ISSN : 2543-3938 - EISSN : 2602-7771

# واقع الائتمان الفلاحي في الجزائر

# *The reality of agricultural credit in Algeria*

هاجر بوديار[1]*، بويهي محمد[2]

[1] جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، boudiar.hadjer@univ-alger3.dz

[2] جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، bouihim74@gmail.com

**تاريخ الإستلام**: 15/ 03/ 2022 **تاريخ القبول**: 17/ 02/ 2023 **تاريخ النشر**: 30/ 04/ 2023

**ملخص:**

عملت الجزائر منذ الاستقلال على تطوير وتفعيل دور القطاع الفلاحي في تحقيق تنمية اقتصادها، وتنويع مصادر دخلها القومي، واعتمدت لبلوغ ذلك العديد من السياسات والاصلاحات القانونية والمالية، يظ هر ابرزها في سعيها المستمر لا ستحداثسياسات تمويليةللمشاريع الفلاحية، سعيا منها لبلوغ الاكتفاء الذاتي وتحقيق التنمية الاقتصادية، ومرّ ذلك بعدة مراحل شهد خلالها القطاع الفلاحي عدة تعديلات واصلاحات كان لها أثرها الايجابي والفعال في تنمية المردود الفلاحي، إلا أنه لم يكن كافيا لبلوغ الأهداف المرجوة، لذلك وجب البحث عن سبل تفعيل نجاعة وتطوير آثار السياسات المنتهجة في القطاع الفلاحي، لتحقيق وبلوغ أهداف التنمية الاقتصادية الواجب تحقيقها.

**الكلمات المفتاحية:**القطاع الفلاحي، التمويل الفلاحي،التجربة الفلاحية الجزائرية،.

***

**Abstract**:

Algeria has worked since independence to develop and activate the role of the agricultural sector,and diversifying its sources of national income, and adopted to achieve this many policies and legal and financial reforms, the most prominent of which appears in its continuous endeavor to develop financing policies for agricultural projects, in an effort to achieve self-sufficiency and economic development, This went through several stages during which the agricultural sector witnessed several amendments and reforms that had a positive impact on the development of agricultural yield, but it was not sufficient to achieve the desired goals. Therefore, it is necessary to search for ways to activate the efficiency and develop the effects of the policies adopted in the agricultural sector, to achieve the goals of economic development.

**Keywords:***economic development, agricultural sector, agricultural bank credit.*

* المؤلف المرسل

## I. مقدمة

اهتمتالجزائرمنذ الاستقلالبالقطاعالفلاحي و عملت على الرفع من كفاءة وحوكمةاستخدام الموارد الفلاحية، وكذا تطوير مساهمتها في ضمان الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة من خلال الأبعاد التنموية المبرمجة ضمن سياسات الاستثمار الفلاحي .

وفي ظل الأزمات الاقتصاديةالتي شهدتها الجزائر منذ الاستقلال، لعل أهمها انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية عقب الأزمة المالية العالمية 2008، وتداعيات أزمة كوفيد-19 على غرار دول العالم، والرهان الذي رفعه قطاع الفلاحة بالجزائر خلال هذه الأزمة وتحقيق مداخيل تاريخية استثنائية سنة 2020. تسعى السياسة الاقتصادية الحديثة للبلاد تطوير وزيادة حجم الأنشطة الاقتصادية الخالقة للثروة خارج قطاع المحروقات، وعلى رأسها القطاع الفلاح يالذي توليه الدولة أهمية بالغة،حيث شهد منذ الاستقلال العديد من البرامج التنموية للنهوض بهوالوصول إلى م ستوى الاكتفاء الغذائيالذاتي،و نظرا لما يشهد هذا القطاع في السنوات الأخيرة من حركية كبيرة و بروز العديد من التجارب الن اجحة في بعض الولايات على غرار (وادي سوف، بسكرة، ورقلة، أدرار...) في الكثير من المنتوجات التي شهدت وفرة كبيرة وجودة رفيعة مكنتهامن فتح باب تصدير المنتجات الفلاحية الجزائرية وولوج الأسواق العالمية والمنافسة الدولية، لتصبح بذلك ولايات نموذجية وأقطاب فلاحية بامتياز بفضل سياسات الدعم الفلاحي التي عكفت البلاد على تطويرها منذ الاستقلال.

في هذا السياق سيتم من خلال هذا البحث عرض سياسات تطويرا لقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات المتتالية في الاقتصاد الجزائري، للوقوف على واقع التمويل الفلاحي في الجزائر وتقييمه.

الاشكالية:لمعالجة ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

"كيف ساهم التمويل الفلاحي في تشجيع الاستثمار الفلاحي وبلوغ التنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة بالجزائر؟"

**التساؤلات:** من خلال إشكالية البحث يمكن طرح الاسئلة التالية:

- ما هي سياسات التمويل الفلاحي المنتهجة في الجزائر؟
- ما هي المراحل التي مرّ بها تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر.
- ماهي الآليات الموظفة في الوقت الراهن لخدمة تمويل القطاع الفلاحي.
- ما هي النتائج الاقتصادية المحققة و الآفاق المستقبلية للقطاع الفلاحي في الجزائر.

**فرضيات البحث:**لمعالجة اشكالية البحث يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- القطاع الفلاحي قاعدة استراتيجية بالغة الأهمية في تفعيل عجلة التنمية الاقتصادية.
- الجزائر لم تولي القطاع الفلاحي اهتمام كافي للنهوض بهذا القطاع وتطويره.
- محدودية الموارد التمويلية باختلاف أنواعها للنشاطات الفلاحية.
- ره ان تحقيق تنمية اقتصادية متميزة يستوجب تطوير القطاع الفلاحي وتحقيق الفائض الغذائي.

**أهداف البحث:**يهدف البحث إلى مجموعة أهداف نذكر أبرزها:

- تقييم وضعية القطاع الفلاحي في الجزائر، واستعراض أهم سياسات الدعم المنتهجة.
- التعريف بمختلف الأجهزة والمؤسسات المالية الداعمة للاستثمار الفلاحي، ومجالاتها التمويلية.

**منهجية البحث:** تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، الذي يسمح بعرض المسار التاريخي لتطور القطاع الفلاحي في الجزائر وصولا إلى الوضعية التي يشهدها اليوم، مرورا خلال كل ذلك بتقييم وتحليل مراحل هذا التطور من خلال ابراز أهم محطات كل مرحلة واستخلاص ايجابيات وسلبيات كل منها.

## أولا: وضعية التمويل الفلاحي في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي أحد الركائز الهامة والداعمة لأي اقتصاد مهما كان حجمه، وقد حاولت الجزائر منذ استقلالها تفعيل دور هذا القطاع في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال سياس اتها الاقتصادية والمالية المنتهجة في هذا المجال، والتي ارتكزت تحديدا على سياسة الدعم الفلاحي الموظف عبر آليات التمويل الفلاحي.

### 1. التمويل الفلاحي في الجزائر

يتميز القطاع الفلاحي في جميع بلدان العالم، بوجود قيود خاصة لارتباطه بالظروف المناخية والخصائص البيولوجية والأنظمة الإنتاجية المختلفة، مما يستوجب مرونة وتنوع طرق وإجراءات التمويل، حتى يلعب الائتمان دورا محفزا في إنعاش هذا القطاع.

**1.1. مفهوم التمويل الفلاحي:** وردت عدة تعاريف نذكر منها مايلي:

- يتمثل التمويل الفلاحي في توفير الأموال اللازمة لتطوير القطاع الفلاحي والرفع من إنتاجيته، وكذا تحسين دخول المزارعين والرفع من مستوى معيشتهم.(سعيد، 1999، صفحة 13)
- كما يعرف بأنه عملية منح الفلاحين والمزارعين للأموال الضرورية من أجل الاستغلال الأمثل لأراضيهم وكذا استصلاح أراضي جديدة (بتمكينهم من اقتناء الآلات والمعدات اللازمة، أجهزة الري، المبيدات والبدور...)(الدين، دور التمويل في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة ، 2019، صفحة 526)
- التمويل الفلاحي عبارة عن قروض قصيرة الأجل، تقدم في الغالب للمزارعين والفلاحين بغية تمويل المحصول والإنتاج الفلاحي والزراعي الجاري.(دلال، 2004)

**2.1. أهمية التمويل الفلاحي:** للائتمان الفلاحي أهمية كبيرة خاصة في المجتمعات التي تعتمد علي الفلاحة كمورد دخل أساسي لها، و هو في الغالب ائتمان قصير أو متوسط الأجل. يكون الهدف منه:

- تمويل المحصول والإنتاج الفلاحي الجاري، على النحو الذي يؤدي إلي النهوض بالتنمية الفلاحية بزيادة الإنتاج كما وتحسينه نوعا.
- يمكن أن يؤدي في حالة حسن استخدامه إلي رفع مستوي معيشة الفلاحين، وزيادة مساهمة الدخل الفلاحي في تركيب الدخل الوطني والتقليل من درجة التبعية الغذائية، والتخفيف من آثارها السلبية علي النشاط الاقتصادي.
- زيادة كفاءة العمل الفلاحي والزراعي من خلال ضمان الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وهذا بتوفير الموارد المالية اللازمة لذلك.
- مساعدة الفلاحين على التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة (تغيير وسائل الإنتاج، إجراء تعديلات وتغييرات هيكلية،...) وعلى مواجهة التقلبات الموسمية والسنوية في الدخل.
- تعزيز قدرة الفلاح على مواجهة الاخطار المتعلقة بالطقس والأسعار والأمراض والأوبئة، وكذا زيادة كفاءة العمل الفلاحي من خلال ضمان الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وهذا بتوفير المالية اللازمة لذاك.

**3.1. أنواع التمويل الفلاحي:** يمكن تصنيفها إلى مايلي:

**1.3.1. التمويل الذاتي:** هو أهم مصادر التمويل المعتمدة في هذا القطاع، حيث يعتمد الفلاحون والمزارعون على أموالهم ومدخراتهم الشخصية دون اللجوء إلى مصادر خارجية، من أجل ضمان السير الحسن لعملية الزراعة وجني المحصول وتسويقه. (الدين، دور التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، 2019)

2.3.1. **التمويل البنكي:** يمثل إحدى أهم وسائل تمويل القطاع رغم محدوديته، نظرا لخصوصية القطاع، ويكون هذا التمويل في شكل قرض يمنحه البنك (الطرف الدائن) للفلاح أو المؤسسة الفلاحية (الطرف المدين) وفق شروط تضبط أجال تسديد القرض ومعدلات فائدة يتم الاتفاق عليها مسبقا. ويمكن تقسيمها إلى مايلي:

- **القروضالقصيرةالأجل**:أومايسمىفيالقطاعالفلاحيبالقروضالموسمية أو قروض الحملة لأنهاتقدمبهدفالاستغلالالموسمي، و الحملةالفلاحيةأوالموسمالفلاحيغالباما ي كونسنة (فيالجزائرالموسمالفلاحييبدأفيأولأكتوبروينتهيفي30 سبتمبرمنالسنةالموالية).
- **القروضالمتوسطة الأجل:** تختلفعنالقروضالموسميةفيفترةاستردادها المتراوحةبين 3 إلى 5 سنواتوغالباماتكونهذهالقروضخاصةبتجهيزالقطاعالفلاحي.
- **القروضالطويلة الأج ل:** هيالقروضالتيتصلفترةاستردادهاإلى 25 سنة،تتمثلفيتلكالمخصصةللاستثمارفيالقطاعالفلاحيوالخاصةباستصلاحالأراضي،بناءالإسطبلاتبتجهيزاتهاالح ديثة،غرسبساتينالأشجارالمثمرة ...وغيرهامنالعملياتالإنتاجيةالتيتحتاجرؤوسالأموال الكبيرة.
- **القرض الإيجاري:** هو قرض طويل الأجل موجه لتمويل القطاع الفلاحي، حيث يتخصص في مجال شراء الآلات الخاصة بالفلاحة، وتحدد مدته من 01 سنة إلى 05 سنوات، من أمثلتها (تأجير تجهيزات الصيد والحرث...).فعندما يتقدم المقترض إلى البنك لطلب قرض إيجاري على سبيل المثال تجهيزات للحصاد، يقوم البنك بشراء هذه التجهيزات وتحويل حق ملكيتها له، وفي نهاية كل ثلاثة أشهر يدفع المقترض الفائدة على شكل أقساط ثابتة.و بعد نهاية مدة القرض يتحصل البنك على قيمة التجهيزات بعد جمع الأقساط لـ05 سنوات وفي هذه الحالة يحول البنك ملكية التجهيزات إلى الفلاح.

**3.2.1. وكالات الدعم الوطنية:** انشئت بهدف خلق وتحفيز الاستثمار في مختلف المجالات منها القطاع الفلاحي:

- **وكالة دعم تشغيل الشباب(ansej)**: هي هيئة عمومية،أنشئت في عام1996،مكلفة بتشجيع ودعموالمرافقة على إنشاء المؤسسات .بهذا الجهاز موج ه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمرمن (19-35) سنة، والحاملللأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات .يضمن الجهاز عملية المرافقة لمراحل خلق المؤسسة وتوسيعها.يعنىالجهاز بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية10ملايين دينار.
- **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (cnac):** هو هيئة حكومية جزائرية أنشئت سنة 1994لمساعدة الفئة التي فقدتمناصب عملها لأسباب اقتصادية أو بشكل لا إرادي ، لتسهيل إعادة الإدماج تحت وصاية وزارة العمل والتشغيلوالضمان الاجتماعي،وذلك عبر طرق البحث الفعلي عن مناصب العمل ، والمساعدة على إنشاء مؤسسةأو عن طريق التكوين أو التحويل .(https://www.cnac.dz) لقد تطور دورالصندوقمن مج رد تقديم الإعانات إلى جهاز حكومي لدعم الاستثمار في مخ تلف القطاعاتخاصة الفلاحة حيث تصل و هو ما يتضح من مهام ه، والمتمثلة في المساعدة على البحث عن الشغل، دعم العمل الحر، التكوين بإعادة التأهيل.
- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (أ ونجام):** هي عبارة عنبرنامج للقروض المصغرة كجزء من التنمية الاجتماعية المستهدفة من قبل الحكومة . هذه الوكالة هدفها تعزيز قدرة الأفراد والسكان إلى الدعم الذاتي، من أجل تحقيق مستوى معيشي لائق وفرص عمل مج دية. وتنفيذ السياسة الاجتماعية الجديدة، هدفها الأساسي تخفيض التكاليف الاجتماعية لعملية الانتقال إلى اقتصاد السوقهذا المعنى، يمثل الدعم المستهدف والمشاركات ويقترح كبديللاتكالية.(https://www.angem.dz)

**4.2.1. التمويل الفلاحي الإسلامي:** تتميز هذه الأخيرة بأنها صيغ تمويلية موافقة لتعليمات الشريعة الإسلامية، بدون فوائد ربوية، ما ينعكس إيجابا على الفلاح من خلال رفع الطاقات الإنتاجية وزيادة الكمية المنتجة، ويضم العديد من الصيغ المتوافقة مع النشاطالفلاحي نذكر منها:

- **التمويل بالمزارعة:** عرفت شرعا على أنها عقد على الزرع ببعض الخارج، وعرفها المالكية على أنها شراكة في الزرع، وعرفها الحنابلة على أنها دفع الأرض إلى من يزرعها أو يعمل عليها (رزيق و مسدور ، 2003)، والزرع بينهما.
- **التمويل بالمساقاة:** هي المعاملة على أصول ثابتة، بأن يسقيها مدة معينة بحصة منثمرها، وقد عرفها "عدنان خالد التركماني" بقوله انها: "...ذلك النوع من الشركات التي تقوم على أساس بذل الجهد من التعامل في رعاية الأشجار المثمرة وتعهدها بالسقي والرعاية، على أساس ان يوزع الناتج من الأثمار بينهما بحصة نسبية متفق عليها.(التركماني، 1988)
- **التمويل بالمغارسة:** وهي أن يدفع أرضا إلى غيره ليغرس فيها على أن يكون المغروس بينهما شراكة، سواء اشترط كون حصة من الأرض للعامل أيضا أملا، وسواء كانت الأصول من المالك ام العامل.

**2.1 خصائص التمويل الفلاحي:**

إن التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي يجب أن يراعي الخصائص الذاتية لهذا القطاع من حيث الطبيعة الاحتمالية والمتغيرة للإنتاج والدخل والأسعار حيث:

- تعتمد الحياة الفلاحية على معطيات وظواهر متغيرة وغير مؤكدة، تسيطر عليها عوامل خارجة عن إرادة الإنسان، كالعوامل البيولوجية والطبيعة المناخية، مما يؤثر في حجم الإنتاج ونوعيته، فلا يمكن تحديد حجم المحصول إلا عند تحققه، كذلك لا يمكن تحديد الدخل بدقة لصعوبة تحديد النفقات والأسعار الفلاحية التي تتوقف علي عرض إنتاجي غير مرن، ما يهدد السيولة اللازمة لتمويل الإنتاج من ناحية ويدعم الطبيعة الاحتمالية لهذا القطاع من ناحية أخرى.
- المشاكل المتعلقة بملكية العقار الفلاحي ، وتعدد الأشكال القانونية لاستغلالها، وتنوع علاقات الإنتاج الفلاحي التي تبدأ من مجرد الاستغلال إلى الإيجار بالمشاركة ثم الإيجار النقدي، فان هذا يثير مشكلة تحديد المستفيد من الائتمان وضمان القروض ونوعيتها.
- تخلفالتكنولوجيا الفلاحية وضرورة امتداد الائتمان الفلاحي إلى الملكية والمرافق الأساسية وتصنيع الريف.

**2. ضمانات ومخاطر الائتمان الفلاحي**

يتضمن القطاع الفلاحي جملة من المخاطر الخاصة فقط به لا نجدها في باقيالقطاعات، ما يرفع من درجة المخاطر الائتمانية لهذه القروض، ما يستلزم ضمانات ائتمانية خاصة نسبيا نوضح خصوصيتها فيمايلي:

**1.2 ضمانات الائتمان الفلاحي:**

تختلف الضمانات التي يقدمها الفلاح للبنك باختلاف مبلغ القرض والغرض منه وأجله، فالضمان المقدم في حالة الائتمان القصير أو متوسط الأجل يمكن أن يكون في شكل ضمانات شخصية: كالكفالة أو في شكل رهن للآلات والمعدات، المواشي والمحاصيل الزراعية الناتجة عن استخدام القروض. أما في حالة الائتمان طويل الأجل تطالب البنوك بضمانات أقوى زيادة في الأمان كرهن الأصول الثابتة: العقارات، الأراضي، والسكنات الريفية.....الخ، إضافة إلى بقاء الائتمان بحاجة إلي سند قوي من طرف مؤسسات كبرى أو شركات تامين كضمانات مكملة أهمها: التأمين علي الحياة، التأمين علي الأخطار (الحرائق، المباني، العتاد....)

**2.2 مخاطر الائتمان الفلاحي:**(بن سمينة و بن سمينة ، 2006، صفحة 03)

غالباماتكونهذهالمخاطرعائقا أمام المؤسساتالماليةفيتمويلالقطاع الزراعي،منأهما:

- تعرض

الإنتاجالفلاحيلمخاطركثيرةلايمكنللفلاحالتحكمفيهاوالسيطرةعليها، فلإنتاجهنايخضعللظروفالطبيعيةمثلسق وطالأمطار، تأثرالمحاصيلبالرياح، إصابتهابعضالآفات...إلخ. هذهالكوارثتقلل منالناتجالكليالفلاحي، يترتب عنهانخفاضالإيرادالكليللفلاحمايجعلهغيرقادرعلى تسديدالتزاماتهاالمالية.

- يتصفالإنتاجفيالقطاعالفلاحيببطءالدورةالإنتاجيةمايؤديإلىبعدمتحقيقالدورانالسريعللأموال، وهومايصرفال جهةالمقرضةعن التعاملمعهذاالقطاع، والبحثعنقطاعاتأفضلوأحسنلاستثمارالأموال.
- لايستطيعالفلاحالسيطرةعلىالإنتاج، بالتالي لا يمكنه السيطرةعلىالأسعار، فبمجردظهور المحصوليعرضهفيالسوقبالسعرالجاري، وقديتدفقالعرضفتنخفضالأسعار، كمالايستطيعالمزارعالاحتفاظبمنتوجهلمدةطويلةكونمعظمالمنتوجاتالفلاحيةغالباماتتعرضللتلف.
- إنالقطاعاتالاقتصاديةالأخرىكالصناعةوالتجارةتعملعلىاجتذابرؤوس الاموال عكس ما هو عليه الأمر فيالقطاعالفلاحي، لأنعمليةالإنتاجفيهذهالقطاعات مستمرةولاتتوقف، كماأنسرعةدورانالإنتاجتؤديإلىسرعةدورانالأموالوزيادةأرباحالجهةالمقرضةأو المستثمرةبينماالتمويلالفلاحييتصفبالركود.
- المعاملاتالتجاريةوالصناعيةتحكمهاعدةقوانينأيأنالمشرعفيالقانونالتجاريأحاطهابعدةقوانينتجعلهاملزمةبالوف اءبالتزاماتهافيالأوقاتالمحددة، ومعاقبةمنيتأخرعن الوفاءبعقوباتبالغةالقسوةكإشهارالإفلاس. لذانجدأنالعاملينفيالصناعةأوالتجارةحريصينكلالحرصعلىالوفاءف يالميعادهومايشجعالمؤسساتالماليةفيالتعاملمعهم، علىعكسالتعاملمعالقطاعالفلاحي المتسم بالمماطلة وعدم الالتزام.
- الإنتاجالصناعييتوقفعلى الدراسةالخاصةبالإنتاج، وعلى خبرةمختلفشرائحالعمالبالعملياتالإنتاجية، وهومايؤديغالبابالتحقيقالحجمالإنتاجيالمرغوبأوأنهناكعلىالأقلحداً دنيمكنالوصولإليه. أماالإنتاجالفلاحيخاضع بالدرجة الأولى للعواملالطبيعية التي لا يمكن التحكم فيها ما قد يؤثرعليهسلبا إضافة إلى عوامل أخرى منها عدم توفر اليد العاملة، وبدائية الاستغلال الفلاحي .

**3. مراحل تطور سياساتتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر**

اعتمد الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال على نظام التخطيط المركزي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، واستمر الي غاية نهاية الثمانينات. وقد كان للتطورات التي عرفها كل من الجهاز المصرفي الجزائري والقطاع الفلاحي خلال هذه الفترة بالغ الأثر علي تطور مصادر التمويل الفلاحي، وكذا النصوص المنظمة للائتمان حسب نشوء الجهات المصرفية المختلفةبداية من الاستقلال إلي غاية سنة 1966 تاريخ إنشاء البنك الوطني الجزائري، ثم من بعد سنة 1966 الي غاية إعادة هيكلة الجهاز البنكي وإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 1982، ثم من هذه السنة إلي غاية إصلاحات 1986، ثم ما بعد 1986 والتي شهدت تصحيحات هامة.

**1.3 المرحلة الأولى (1962-1966):**

في بداية هذه المرحلة تولى الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي مهمة تمويل القطاع المسير ذاتيا إلى غاية سنة 1963، إذ تولت الخزينة مهمة تمويله وتطلب الوضع إنشاء هيئة لتنظيم التمويل، الإنتاج، والتسويق، فأنشئ الديوان الوطني للإصلاح الزراعي في مارس 1963 الذي سيطر علي تمويل قطاع التسيير الذاتي ودعم من طرف الخزينة والبنك المركزي إلى غاية 1964، حيث بلغ حجم القروض البنكية الممنوحة للقطاع الفلاحي 600 مليون دج.وفي ظل الديوان تميزت إجراءات التمويل بالتعقيد وطول مساره، وقد شكلت المبالغ الممنوحة

وإجراءات التمويل عائقا حقيقيا للإنتاج الفلاحي، أما القطاع الخاص فقد عانى منذ البداية التهميش في عمليات التمويل، حيث أسندت مهمة تمويله للشركات الفلاحية (للاحتياط) والتي طبقت شروط مجحفة للحصول على القرض.

**2.3 المرحلة الثانية (1966-1982):**

أدت سياسة التمويل التي اتبعها كل من البنك المركزي والخزينة العمومية في ظل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي إلي عرقلة تطور القطاع الفلاحي ، لذا تم حل الديوان سنة 1966 وأسندت مهمة تمويل القطاع الفلاحي للبنك الوطني الجزائري، الذي وضع مقاييس جديدة لمنح ودراسة القروض.

**1.2.3 إجراءات التمويل قصير الأجل**: بالنسبة للقطاع العام يقوم البنك بتحديد مبلغ القرض بناء علي سلم التكاليف الفلاحية الذي تضعه وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، ثم توضع هذه المبالغ في مخطط التمويل الذي يتضمن أربعة استعمالات ( التموين، اليد العاملة، أدوات الجر، مصاريف أخرى) حيث لا يمكن استعمال الواحدة مكان الأخرى ودون مراعاة الاحتياجات الحقيقية للمزارع. الشيء الذي أثر سلبا علي الإنتاج الفلاحي، مما أدي إلي صدور المرسوم رقم 406 الصادر في 1975/02/14 والذي يسمح بتحديد مبلغ القرض بناء على التفاوض المباشر بين الفلاح والبنك. كما أصبح بالإمكان تحويل الاستعمالات من خانة إلي أخرى وبالرغم من تحسن وضعية القروض قصيرة الأجل لهذا القطاع، إلا أن الوحدات الإنتاجية بقيت تعاني من عدم كفاية هذه القروض التي انتقل مؤشرها خلال 7 سنوات (69-76) من 100 إلى 140 مما يدل علي نقص التمويل.

أما بالنسبة للقطاع الخاص، فقد عمدت الدولة في هذا الإطار إلى تقليل الحصة المالية الموجهة إليه مقارنةبالقطاع العام، نتيجة التوجه الاشتراكي للبلاد من جهة وضعف قدرة الخواص علي التسديد من جهة أخرى.

**2.2.3 إجراءات التمويل متوسط وطويل الأجل** : بالنسبة للقطاع العام وقبل سنة 1971 كان طلب القروض الاستثمارية يمر على المدير الفلاحي الولائي للاطلاع عليه وتعديله، بعدها يوجه إلى اللجنة المركزية للقرض على مستوي البنك التي تقوم بتعديله وفقا للغلاف المالي المخصص من طرف الوزارة الوصية. وغالبا ما يكون المبلغ الممنوح أقل من احتياجات المزارع مما عرقل تطور القطاع، إلا أنه و بعد سنة 1971 تمت تعديلات تهدف إلي التخفيف على القطاع، حيث منحت المزارع إمكانية تقديم طلبات بكل احتياجاتها، وأنشئت لجان قرض ولائية تقوم بدراسة الطلب وبهذا أصبحت اللجنة المركزية مجرد منسق بين اللجان الولائية والبنك الوطني مجرد موزع لهذه القروض. وعلي العموم فقد عرف هذا النوع من القروض تحسنا خلال هذه الفترة حيث بلغ حجمها 801 مليون دج سنة 1977 مقابل 375 مليون دج سنة 1971.

أما بالنسبة للقطاع الخاص فتميزت الإجراءات التمويلية بالتعقيد والتشدد والتي لم تتغير منذ 1966. حيث يقدم الفلاحون طلب القرض للجنة الدائرة التي تدرسه، ثم تقوم بتحويله للجنة الولائية التي تقوم بفحص الطلبات قبل أن ترسلها إلي وكالة البنك التي تتأكد من تسجيله في قائمة المستفيدين. ثم يدرس ويحول إلي المديرية العامة للبنك الوطني لكي تحدد مبلغ القرض. ويلاحظ هنا طول الفترة بين طلب القرض وقبوله هذا إضافة إلي الصفة العينية للقروض والمدة القصيرة للقرض التي لا تتجاوز 5 سنوات غير قابلة للتمديد ولقد أدت هذه النقائص إلى إحداث مناقشات واسعة تمخض عنها صدور المرسوم 246 سنة 1978 الذي يهدف إلي إدماج القطاع الخاص في التنمية، إلا أن التسهيل الأساسي في هذا الصدد هو أن دراسة ملف القرض أصبح يتم علي المستوي المحلي بواسطة مدير وكالة البنك وممثل الفلاحة علي مستوي الدائرة.

**3.3 المرحلة الثالثة (1982-1986):**(بن سمينة و بن سمينة ، 2006، الصفحات 5-7)

نتيجة للمشاكل التي عرفها القطاع الفلاحي في المرحلة السابقة إضافة الي التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري نحو الاعتماد على القطاع الفلاحي قامت الحكومة الجزائرية بإعادة هيكلة القطاع الفلاحي و تنظيم المزارع الاشتراكية، أتبعت بعملية إعادة هيكلة المؤسسات المالية في بداية الثمانينات وإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي تولى مهمة تمويل القطاع الفلاحي ابتداء من سنة 1982 والذي اتبع سياسة جديدة في التمويل وعمل على اختصار الوقت في دراسة الملفات، إلا أن عمليات التمويل كانت شبه أوتوماتيكية بالنسبة للقطاع العمومي فقد كانت مخططات التمويل التي يتم تقديمها من طرف الفلاحين يتم اعتمادها مباشرة من طرف البنك، كما سمح لمسيري المزارع الفلاحية بفتح حسابات جارية باسم المزارع الاشتراكية والسحب الفوري منها طيلة الموسم لتسديد نفقات الإنتاج، كما حضي القطاع الفلاحي بمساندة الدولة فيما يخص أسعار الفائدة التي خفضت إلى 2 % بالنسبة للقروض الموسمية و 3.5%بالنسبة للقروض الاستثمارية ولقد أدت هذه الإجراءات إلي ارتفاع حجم القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي خلال هذه الفترة حيث ارتفع حجم القروض قصيرة الأجل الممنوحة للقطاع العمومي من 172 مليون دج خلال الموسم الفلاحي 83/82 إلى 824 مليون دج خلال الموسم 85/84، كما ارتفعت القروض الاستثمارية من 701 مليون دج سنة 1982 إلي 1836 مليون دج.

وبهدهالإجراءات ساهم البنك في التخفيف من حدة المشاكل المالية التي عرفها القطاع الفلاحي في المراحل السابقة. إلا أنه لم يجد حلولا جذرية لها، حيث بقي يتخبط في مشكلة القروض غير المسددة، فلقد كانت التسهيلات التي اتبعها البنك في إطار القروض الفلاحية العمومية استجابة لإرادة سياسية يخضع لها خضوعا مباشرا،كما أن عدم ملكية الفلاحين لوسائل الإنتاج لم تمكن البنك من طلب الضمانات لكون الدولة هي التي تملك هذا القطاع وهي التي تضمنه، إلا أن قلة إدراك الفلاحين للإجراءات البنكية وصعوبة الإلمام بها، إضافة إلي عدم متابعة البنك للقروض الممنوحة، أدي إلي استعمال القروض في غير الأوجه المخصصة لها وهذا ما اثر على نسب تسديد القروض، حيث لم تبلغ نسبة تسديد القروض قصيرة الأجل الممنوحة للقطاع العام خلال الموسم 86/85 سوي 24 % من إجمالي القروض الممنوحة.

**4.3 المرحلة الرابعة (1990-1999):**(بن سمينة و بن سمينة ، 2006، صفحة 7)

عاشت الجزائر في هذه الفترة مرحلة حرجة في تاريخها بسبب دخولها في أزمة سياسية حادة كان لها تأثير كبير على كل الجوانب، الاقتصادية والاجتماعية...أدت إلى تخلى الدولة عن كل الإصلاحات التي كانت تنوي القيام بها، وعرفت الفلاحة الجزائرية ركودا وتخلفا رهيبا. نتيجة غياب استراتيجية واضحة المعالم في تسيير الفلاحة، كان لها أثر كبير على الريف الجزائري الذي تضرر كثيرا نتيجة الأوضاع السائدة آنذاك.

وشهدت الجزائر نزوحا ريفيا شديدا لسببين رئيسيين أولهما غياب الأمن والثاني تدهور الأوضاع المعيشية، جراء الفقر والتهميش وبالتالي عودة ظاهرة النزوح الريفي والتركز الفوضوي على حواف المراكز الحضرية.

وما يمكن قوله عن هذه الفترة أنها خالية من السياسات الفلاحية وفترة للركود السياسي والاقتصادي والاجتماعي وغياب التنمية الريفية، كانت آثارها وخيمة على الفلاحة الجزائرية بصفة خاصة والريف الجزائري بصفة عامة. وأمام هذه الوضعية وفي سنة 1997م وضعت الدولة المرسوم التنفيذي رقم 97-483 المؤرخ في 15 ديسمبر 1997م المحدد لكيفيات منح حق الامتياز لقطع أرضية من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة في مساحات استصلاحيه وكذلك أعبائها وشروطها والموجودة في المناطق الجبلية والسهبية والصحراوية وجاء هذا المرسوم تحت عنوان "استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز دون المساس بالأراضي الفلاحية الجيدة أو المستثمرات التابعة للدولة أو الخواص . لكن هذه العمليات وإن كانت تحمل العديد من الإيجابيات كتثبيت السكان وزيادة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، إلا أنها تبقى قليلة وعلى نطاق محدود (سفوح الجبال،

الأراضي الهامشية). فيما يبقى الريف الجزائري بمساحاته الشاسعة وعدد سكانه الكبير يعاني من الظروف الاقتصادية والاجتماعية القاهرة جراء ألا أمن والفقر والتهميش.

**5.3 المرحلة الخامسة: فترة مابعد 2000:**(منتديات عين أفقه، 2012)

عرفت هذه المرحلة عدة سياسات فلاحية وريفية في إطار التنمية المستدامة من بينها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 بعد أن تجاوزت الجزائر المرحلة الحرجة التي عاشتها، وفي ظل التحولات العميقة التي عرفتها بدخولها الاقتصاد الحر والرأسمالية وتأثيرات العولمة، وأمام التدهور الذي عرفته الفلاحة الجزائرية خلال العشرية الأخيرة وقصد النهوض بالقطاع الفلاحي،انتهجت سياسة جديدة تهدف إلى تطوير الفلاحة وجعلها قاعدة متينة في الاقتصاد الوطني، فبادرت في سبتمبر 2000 بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA)الذي يعتبر مشروع طموح يندرج ضمن مسعى الدولة للنهوض بالقطاع الفلاحي وديناميكية العالم الريفي، مرورا بتحقيق تنمية متوازنة ومستديمة تأخذ بعين الاعتبار ثلاثة معايير أساسية هي الجودة الاقتصادية والاستدامة الايكولوجية والقبول الاجتماعي.

ويترجم هذا المخطط نهاية مرحلة طويلة من السياسات الاشتراكية وبداية سياسة جديدة تعتمد على الخواص والدعم بالأموال فقط مع ترك حرية النشاط الفلاحي والتسيير وبذلك فهي أول خطوة موجهة للقطاع الفلاحي في ظل سياسة ليبرالية.تشمل خاصة المستثمرات والوحدات الإنتاجية ويهدف هذا المخطط إلى تكثيف الزراعات وتطويرها قصد تحسين مستوى الأمن الغذائي واستغلال الأراضي استغلالا جيدا حسب المؤهلات الطبيعية والإمكانيات الموجودة بها مع تشجيع الفلاحين على الاستثمار وإعطائهم أكثر فرص بفضل الدعم الفلاحي الممنوح عن طريق الإعانات والقروض. كما يهدف المخطط أيضا إلى ترقية القدرة التنافسية للفلاحة الجزائرية وإدماجها في الاقتصاد العالمي عن طريق الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة بما يساهم في تحقيق تنمية مستدامة . وقد تضمن هذا المخطط تسعة ( 09) برامج فلاحية تنموية تتمثل في:

أ. **<u>البرامج الموجهة إلى إعادة تأهيل وتحديث المستثمرات الفلاحية:</u>**

- برنامج تكييف أنظمة الإنتاج.
- برنامج تكثيف الانتاج وتحسين الإنتاجية.
- برنامج تثمين الإنتاج الفلاحي (التكييف، التحويل، التخزين، التسويق).
- برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية.

ب. **<u>البرامج الموجهة للمحافظة على المجالات الطبيعية وتنميتها وخلق مناصب الشغل:</u>**

- البرنامج الوطني للتشجير.
- برنامج التشغيل الريفي.
- برنامج استصلاح الأراضي.
- برنامج حماية وتنمية المناطق الإستبسية.
- برنامج المحافظة وتنمية الواحات.

كما أطلق سنة 2002 المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) كتكملة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية حيث مس المناطق المستفيدة من المخطط الفلاحي بنشاطات تنموية خاصة فيما يتعلق بالتجهيز (شق الطرقات، الإنارة الريفية، السكن ...). ولتمويل أعمال ونشاطات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية تم اعتماد ثلاثة (3) صناديق تمول المشروع حسب الاختصاص هي:

- **صندوق التنمية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FSMVTC):** ويمول النشاطات التي تدخل في إطار التنمية الريفية، الحفاظ على التربة، الإنتاج النباتي والحيواني.
- **الصندوق الوطني لترقية النشاطات الحرفية و التقليدية:** ويهتم بالنشاطات التقليدية والحرفية.
- **الصندوق الوطني للسكن:** يتركز دعم هذا الصندوق في السكن الريفي و هذا بـ:
  - ✓ بناء سكنات ريفية جديدة.
  - ✓ تهيئة السكنات القديمة.
  - ✓ توسيع السكنات الموجودة غير المؤهلة.

من خلال ما سبق يتضح أن التمويل الفلاحي في الجزائري وعلى أهميته تخللته العديد من المخاطر وواجهته الكثير من المشاكل التي أعاقت تحقيق الأهداف المرجوة منه. ومن هنا بدأت تتضح معالم السياسة الاقتصادية والاستراتيجية المعتمدة لتطوير القطاع الفلاحي.

**ثانيا: أهم آليات وسياسات التمويل الفلاحي في الجزائر**

نتيجة للأهمية المتزايدة للنشاط الفلاحي والحاجة الملحة لتطويره والنهوض به لتحقيق النتائج والتطلعاتالمسطرة ضمن برامج التنمية المعتمدة من طرف الدولة منذ الاستقلال، تبنت الجزائر عدة آليات للدعم الفلاحي وانتهجت سياسة نقدية خاصة تسعى لتفعيل أداء القطاع الفلاحي في الاقتصاد الكلي للبلاد.

**1. الآليات والميكانيزمات المطبقة في مجال الدعم الفلاحي**

اعتمدت الدولة الجزائرية في سبيل تطوير القطاع الفلاحي عدة آليات للدعم الفلاحي نبرز أهمها فيما يلي:

**1.1. <u>البناء الريفي:</u>**(جريدة المواطن الجزائري، 2022) يندرج السكن الريفي في إطار سياسة التنمية الريفية، ويهدف لتنمية المناطق الريفية و تثبيت السكان المحليين. ويتمثل في تشجيع الأسر لإنجاز سكن لائق في محيطهم الريفي في إطار البناء الذاتي .تتمثل مشاركة المستفيد في هذه الحالة، في حيازة قطعة أرض فلاحية، ومشاركته في تنفيذ وإنجاز الأشغال، للاستفادة من دعم الدولة في شكل إعانة مالية تقدر بـ:

* 1000.000 دج بالنسبة لولايات الجنوب الكبير الأربعة ( أدرار، تمنراست، اليزي، تندوف).
* 800.000 دج بالنسبة لولايات الستة (الاغواط، بسكرة، بشار، ورقلة، الوادي، وغرداية).
* 700.000 دج بالنسبة للولايات المتبقية.

**2.1. <u>الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحيةFNRDA</u>:** (محمد، 2012)الذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 وهو يدعم الاستثمارات في إطار تطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة. فالمساعدات المالية المقدمة من طرفه تتغير من 10% إلى 70 % من قيمة الاستثمار، و هذا حسب طبيعة العمليات الفلاحية،اذ تعتبر كمساعدة للموارد الخاصة للمزارعين. ولقد تم إعداد مجموعة من النصوص التنفيذية حتى يصبح هذا الصندوق عملي في شكله الجديد:

- المرسوم التنفيذي رقم 2000 /118 المؤرخ في 30 ماي 2000 المحدد لكيفيات تسيير الصندوق.
- المنشور الوزاري المشترك رقم 586 المؤرخ في 25 جوان2000 المحدد لقائمة الإيرادات والنفقات للصندوق.
- مقرر وزاري رقم 599 المؤرخ في 08 جويلية 2000 والمحدد لشروط الاستفادة من الصندوق وطرق دفع المساعدات وكذا نسب الدعم حسب نوع النشاط.

**3.1. <u>صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز FMVTC</u>:**(http://madrp.gov.dz)الصادر عن قانون المالية لسنة 1998 لتدعيم تطبيق برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز والذي يهدف إلى توسيع المساحات الزراعية المستغلة SAU، خلق مناصب شغل وخلق مراكز حيوية. ولقد كان هذا الصندوق محل تدابير خاصة تهدف إلى تنشيط استعماله عبر الشركة المعروفة باسم " العامة للامتيازات الفلاحية ".

**4.1. <u>الوكالة الوطنية للاستثمار: ANDI</u>**(www.andi.dz، 2013):هي من بين الأجهزة الداعمة للاستثمار بمختلف أنواعه المستحدثة من طرف الدولة في السنوات الأخيرة. إذ تساهم بشكل ايجابي في تمويل وتطوير الأنشطة الفلاحية في الجزائر. ما توضحه الإحصائيات المثبتة عن المشاريع الفلاحية الممولة من طرف هذه الوكالة حيثيقدر عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لفترة 2002 - 2012 في مجال الفلاحة ب 612 مشروع.

- **القمح:** بلغ عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في إنتاج القمح ب 23 مشروع.
- **الحليب:** بلغ عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لإنتاج الحليب ب 295 مشروع.
- **زيت الزيتون:** بلغ عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة لإنتاج زيت الزيتون ب 159 مشروع.
- **اللحوم البيضاء ولحوم الغنم** : قدر عدد المشاريع المسجلة في مجال تربية المواشي والأبقار ب 59 مشروع.
- **قطاع الصيد و الموارد المائية:** تقدر عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة : 290 مشروع بالنسبة للصيد، و15 مشروع بلنسبة لتربية الحيوانات و النباتات المائية.

**والجدير بالذكر أن الوكالة تقدم فرصا هامة في قطاع الصيد البحري نذكر منها فيما يلي:**

- اقتناء سفن للصيد وتجديد القديم منها وإعادة تجهيزها بمحركات، ووحدات دعم وسائل الإنتاج (وسائل الترميم، آلات رفع الأثقال، وسائل تجفيف السفن، صنع وتصليح السفن، وصناعة عتاد الصيد).
- اقتناء مواد وتجهيزات الصيد ووحدات دعم الإنتاج (وحدات التبريد، وحدات التحويل والتوزيع).
- تربية الحيوانات والنباتات البحرية، وتربية المائيات في الهضابوالصحراء.
- دعم لتكاليف اقتناء وإعادة إنتاج البذور والأغراس، وكذا دعم أسعار اقتناء الأسمدة بنسبة 20٪.
- دعم عمومي لأسعار العتاد الفلاحي ومعدات الري المقتصدة للماء بنسبة تتراوح من 25٪ إلى 45.
- إقرار الإجراء المتعلق بتكييف الأسعار المحلية للحبوب التي تسلم لتعاونيات الحبوب والبقول الجافة مع الأسعار المعتمدة في الأسواق العالمية (6000دج/ق للقمح الصلب، 5000 دج/ق للقمح اللين، 3400 دج/ق الشعير، 3400دج/ق للشوفان).(www.aps.dz, 2022)
- رفع أسعار البقول التي تدفع ثمنها هذه التعاونيات ( اللوبيا والعدس: 3000 دج/ق. الحمص: 2000 دج/ق).
- دعم تنمية إنتاج وجمع الحليب (12 دينار/لتر ينتج ويسلم لمبنة تنشط في إطار اتفاقية، وتخصيص منحة للإدماج لفائدة محول الحليب: من 2 إلى 4 دنانير/ل و 5 دنانير لمن يجمع الحليب ، وتم رفع هامش الربح بمقدار 1دج/لتر للمصانع، و2دج/للتر للموزعين في أفريل 2022).(https://news.radioalgerie.dz، 2022)
- دعم إنتاج اللحوم (لحوم الأغنام، الماعز، الدواجن، الخيل و الإبل).
- تعزيز تدابير دعم بعض أنواع الثمار ( الزيتون، التمور، منتوجات الأشجار المثمرة).
- تعفى البذور المخصصة لإنتاج المواد الزراعية، الغذائية من الرسوم الجمركية عند الاستيراد.
- إعفاء الإيجارات المدفوعة في إطار عقود القروض الإيجارية الخاصة بالعتاد الفلاحي المنتج في الجزائر من الرسم على TVA.
- وضع الموارد المالية الضرورية للتنمية الفلاحية (200 مليار دينار سنويا) تحت تصرف هذا القطاع.
- العمل على إعادة تأهيل المؤسسات العمومية المنتجة للمعدات والتجهيزات المخصصة للفلاحة والري.
- إعفاء آلات الحصاد والدرس المصنعة بالجزائر من الرسم على القيمة المضافة.
- إخضاع المنتجات الآتية، للنسبة المخفضة للرسم على القيمة المضافة المقدرة ب 7٪:

*مبيدات الحشرات، الفطريات، الديدان، والأعشاب الضارة المستعملة في الفلاحة.

* الأغشية البلاستيكية المستعملة في الفلاحة (البيوت البلاستيكية).

والجدير بالذكر أن هذه الوكالة للأسف لم تقم بالدور المنوط بها كما كان معولا عليها منذ انشائها ما دفع بالحكومة الجزائرية مؤخرا اعادة هيكلتها وتغيير اسمها واعادة تنظيم نشاطها ومهامها وهو ما سيفرج عنه في المستقبل القريب.

**2. أهم الهيئات المصرفية لتمويل الائتمان الفلاحي:**

كونه قطاع مهم وحساس وترتفع فيه درجات المخاطرة الائتمانية عمدت الدولة الجزائرية إلى اعتماد هيئات ائتمانية خاصة لتمويل المشاريع الفلاحية، منها ما يقدم القروض في شكل عيني ومنها ما يقدمها في شكل نقدي يمكن إبراز أهمها فيما يلي:

**1.2. المؤسساتالتي تمولالنشاط الفلاحيعينا:**

تختصمثلهذهالمؤسساتفيتقديمقروضعينيةللفلاحغالباماتكونهذهالقروضموسمية،تتمثل فيمختلفالموادالتييكونالفلاحفيحاجةإليهامثل:الأدوية،أوالموادالبيطرية والأعلاف.هذهالقروضتكونعلى شكل استفادة الفلاحمنقيمةقرضمعينحسبالدراسةالخاصة بالقرضالذييطلبه،بعدالموافقةعليه من الجهةالمختصة،تقومهذهالأخيرةبتقديممختلفالموادالتييحتاجهاالفلاحللقيامبالعمليةالإنتاجيةفيحدودالمبلغالماليالم حدد لقيمة القرضالعيني.ومن بين أهم هذه المؤسسات التي عرفتها الجزائر هي:(bouibia، 2013)

- " S.A.P "الشركة الزراعية للاحتياط.
- " C.A.P.C.S "التعاونيات الفلاحية المتعددة الخدمات.
- "C.N.M.A" الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي.

تقوم بتقديم القروض للقطاع الفلاحي في شكل عيني، بذور، أسمدة، أدوية ...أو على شكل خدمات ، مثل القيام بعمليات الحرث أو الحصاد والدرس للفلاح، أو حفر الآبار وغيرها من خدمات النقل والتخزين.وفي بعض الأحيان تكون هذه القروض على أساس آخر شبيه بالاستثمار، حيث تقدم للفلاح في شكل عدد معين من الماشية أغنام أو أبقار مثلا بهدف تسمينها في فترة زمنية معينة مرفقة بكل متطلبات العملية من أعلاف وكلأ وأدوية.

يعتبر هذا النوع من القروض شكل من أشكال التموين بالنسبة للفلاح، لأنه لا يحصل على أموال سائلة من خلال عمليات الإقراض هذه، وإنما يتحصل فقط على مواد عينية مختلفة .ومن ثمة فإن نوع التدفق القائم بين الفلاح والمؤسسة الممولة هو تدفق عيني فقط، ولكن الذي أعطى لهذه العملية صفة القرض هو أن هذه العمليات مسجلة على حساب المستفيد كقرض نقدي ذا فائدة معينة.

**2.2. المؤسسات التي تمول الفلاح نقدًا:**

عرفت المنظومة المصرفية الجزائرية سلسلة من الإصلاحات أثمرت ميلاد بنوك كان لها دور في تفعيل التمويل المصرفي من أبرزها بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR الذي عرف النور بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بمقتضي المرسوم رقم 106/82 الصادر في 11 جمادي الأولي 1402 هـ الموافق ل13 /1982/03 حيث اعتبر آنذاك وسيلة من الوسائل الرامية إلي المشاركة في (بن سمينة دلال، اتمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الإقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، 2006)(www.andi.dz، 2013)تنمية القطاع الزراعي وترقية الريف ، إلى جانب أهم المؤسسات المالية التي مارست هذه المهمة بالجزائر التي اعتمدت منذ الاستقلال والمتمثلة في كل من:(bouibia، 2013)

- البنك الوطني الجزائري "B.A.N" من سنة 1962 إلى 1982.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية"B.A.D.R" ابتداء من 13 مارس 1982 إلى يومنا.

- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي "C.N.M.A".
- الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي "C.R.M.A" .

وتختلف هذه الهيئات في أشكال وقيم القروض الفلاحية التي تقدمها وفترة استردادها ونسب فوائدها.

**1.2.2. تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR** (https://badrbanque.dz):

يعتبر أهم مؤسسة تمويلية في القطاع الفلاحي، و هو مؤسسة اقتصادية مالية وطنية لها قانونها الأساسي التجاري بمقتضي المرسوم السابق الذكر أعلاه، أوكلت له مهمة التكفل بالقطاع الفلاحي، ومع مرور السنوات تعددت نشاطاته بدءا بتدعيم فروعه علي مستوي التراب الوطني، حيث حقق ما كان يصبو إليه إذ بلغ عدد وكالاته سنة 1985 إلي 269 وكالة منها 6 رئيسية و31 فرع، ليصل اليوم عدد وكالاته 300 وكالة و39 مديرية جهوية تشغل حوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف.

أولوياته تتمثل أساسا في تركيز الجهود على تطبيق صيغ مناسبة للتمويل وتوجيهها نحو الأنشطة التالية:

- ✓ قطاع الفلاحة والنشاطات التابعة له.
- ✓ قطاع الصيد البحري والمواد المائية.
- ✓ تمويل برامج التنمية الريفية.

**2.2.2. نشاطات بنك الفلاحة والتنمية الريفية:** يوجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية نشاطه في مجال تمويل التنمية نحو انجاز المشاريع التي تدعمها السلطات العمومية ومن بينها:

- ✓ القروض الموجهة نحو تشغيل الشباب في القطاعات الاستراتيجية للبنك.
- ✓ القروض للخواص الهادفة الى خلق نشاطات في المناطق الريفية.
- ✓ قروض بناء المساكن الريفية في إطار طلب قابل للتسديد ومدعم من طرف الهيئة الوطنية للسكن (fonal)والصندوق الوطني للسكن(cnl) .
- ✓ القروض للمهن الحرة (الشباب الحاصل على شهادات في الطب) في المناطق الريفية.
- ✓ صناعة العتاد الفلاحي والصناعات الغذائية الفلاحية.
- ✓ تسويق وتوزيع المنتوجات المرتبطة بالنشاطات الاستراتيجية.
- ✓ تنمية العالم الريفي خاصة:نشاطات الحرفيين الصغار، المشاريع الاقتصادية المجاورة.
- ✓ مشاريع الري الصغيرة وصناعة السروج والأدوات الجلدية.
- ✓ صناعة الخشب والمنتوجات الخشبية والفلين والمواد الخيزرانية والسعفية وبصفة عامة كل النشاطات التي تساهم في تنمية الريف.

والجدير بالذكر أن هناك قرضين رائدين تخصص فيهما البنك وهما:

**3.2.2. قرض "رفيق" RFIG**(https://badrbanque.dz)

من أجل دعم مختلف مقومات تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي، قررت الحكومة بعث منتوج بنكي جديد تحت اسم **"قرض رفيق"** في أوت 2008، وتم المصادقة عليه بقانون المالية التكميلي 2008.وهو قرض يمنح من طرف البنوك التي تملك اتفاقية (في 2012 : بدر) مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية وهو قرض قصير المدى لذلك هو يأخذ صفة قرض استغلال.

**أ. مميزات القرض "رفيق":**

- **الفوائد:** 0 بالمائة (تتحملها كليا وزارة الفلاحة والتنمية الريفية).
- مدة القرض: سنة واحدة قابلة للتجديد في حالة السداد في الآجال المحددة.

- كل مستفيد من القرض "رفيق"، يسدّد قرضه بعد مهلة سنة، له الحق في الاستفادة من تسديد وزارة الفلاحة والتنمية الريفية للفوائد، والاستفادة من قرض آخر من نفس النوع في السنة الموالية.
- كل مستفيد من القرض، لا يسدّد بعد مهلة سنة واحدة، تمدّد له المهلة بستة ( 06) أشهر في حال تعرّضه لظروف قاهرة، ويفقد حق تسديد الفوائد من طرف وزارة الفلاحة، وإمكانية الحصول على قرض آخر.
- البنك الذي يملك اتفاقية يمكنه الاستفادة من دعم المصالح التقنية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

**ب. المستفيدون منقرض"رفيق":**

- المزارعين ومربي الماشية، بشكل فردي أو منظم في التعاونيات والجماعات والجمعيات أو الاتحادات.
- المزارع التجريبية والمشاريع الاقتصادية التي تسهم في تكثيف ومعالجة واستخدام وتخزين المنتجات الزراعية .
- المستغلون الفلاحيون في نظر قانون التوجيه الفلاحي: فلاّحون، مربّون، بشكل فردي أو منظم عن طريق تعاونيات، تجمعات، جمعيات أو فدراليات، وحدات المصالح الفلاحية، مخزّنو المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.

**ت. المجالات التي يغطيها قرض "الرفيق":**

- اقتناء المواد الضرورية المتعلقة بنشاط الاستغلال الفلاحي (البذور، المشتلات، الأسمدة، المبيدات...).
- اقتناء الأعلاف للحيوانات المخصصة للتربية (كل الأنواع) ووسائل السقي ومنتجات الأدوية البيطرية.
- اقتناء المواد الفلاحية لتخزينها ضمن نظام مراقبة المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك "سيربالاك".
- تقوية قدرات الاستغلال الفلاحي من خلالتحسين نظام الري (تعبئة وكفاءة استخدام المياه.) ، شراء المعدّات الفلاحية في إطار قرض الائتمان الايجاري ، بناء أو إعادة تأهيل البنية التحتية لتربية المواشي والتخزين على مستوى المستغلات الفلاحية وبناء البيوت البلاستيكية وإعادة تعمير أو ترميم الإسطبلات.

**4.2.2. قرض التحدي"Ettahadi"**(https://badrbanque.dz)

يعتبر من قروض الاستثمار التي جاءت في إطار قروض الامتياز، موجه للاستثمار في جميع الأنشطة الفلاحية وتطوير المستثمرات، يمنح من طرف البنك (BADR) للفلاح أو المستثمرة الفلاحية لتمويل المشاريع الفلاحية.

**أ. مميزات قرض التحدي:** يكتسي هذا النوع من القروض عدة مميزات ابرزها:

- **مدة القرض:**قد تكون متوسطة المدى إذ تصل إلى 7 سنوات وقد تكون طويلة المدى تصل إلى غاية 15 سنة. ويتم حرمان المستفيد من القرض إذا لم يسدد مستحقاته في الآجال المحددة من امتيازات القرض.
- **قيمة القرض:** تقدر قيمة القرض بـ 1 مليون دينار للهكتار أي ما يعادل 100 مليون سنتيم فيما يخص الاستغلال الجديد للمستثمرات الفلاحية وتربية المواشي التي لا تتجاوز مساحتها 10 هكتارات. و100 مليون دينار أي ما يعادل 10 ملايير سنتيم لفائدة المتعاملين الاقتصاديين ممن تتعدى مساحة مستثمراتهم ألـ 10 هكتارات وذلك بعد حصولهم على موافقة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.
- **الفوائد:**0% خلال 03 سنوات الأولى، **1% من 03 إلى 05 سنوات، 3 % من 05 سنوات فما فوق.**
- **المتابعة: يخضع** هذا القرض لمتابعة دورية من مصالح مديرية الفلاحة والتنمية الريفية.

**ب. المجالات التي يغطيها القرض:**

- اقتناء معدات الري وانجاز الآبار.
- **أشغال التسوية وتهيئة الأراضي والحصول على البذور، النباتات، الأسمدة، والمعدات التقنية.**
- **اقتناء العتاد الفلاحي وتجهيزات تربية الحيوانات.**
- **انجاز منشآت للتخزين، التحويل، التعبئة والتغليف.**
- **انجاز و إعادة** تهيئة قنوات الصرف الصحي.

**ت. شروط الاستفادة من قرض التحدي:**

- **أن يكون الفلاح يملك عقد ملكية للأراضي.**
- **عدم وجود ديون للفلاح ( في هذا البنك).**
- **امتلاك** بطاقة فلاح.

3. **مخاطر التمويل الفلاحي:** إن التمويل الفلاحي لا تحكمه قوانين تحميه كغيره من التمويل و ذلك راجع لطبيعة العملية الإنتاجية الفلاحية، حيث أن هناك عوامل داخليةمؤثرة ، وخصائص بيولوجية تتحكم في نمو المحاصيل الزراعية و نوعيتها و إمكانياتها الإنتاجية و أطوارها، و يمكن حصر هذه المخاطر في ما يلي:

- طول الفترة الإنتاجية.
- تعرض الإنتاج الفلاحي لقساوة الطبيعة كالجفاف، سقوط الصقيع و الضباب.
- عدم التحكم في المر دودية الإنتاجية حيث تبقى مرهونة بما تدره الأرض.
- عدم وفاء المستثمر الفلاحي بالتزاماته تجاه المؤسسات المقرضة مما يدفع بها لعدم تمويله مستقبلا و ذلك لعدم تسديده المستحقات التي عليه.
- الرقابة غير المستديمة للفلاح تؤذي إلى استغلال القرض من طرف المستثمر الفلاحي.
- قلة مصادر القوة العاملة الزراعية و أهمها نسبة السكان الزراعيين الذين هم في سن العمل.

4. **مقترحات حلول مشاكل التمويل الفلاحي في الجزائر**

إن أغلب القروض الفلاحية تتجلى في قروض قصيرة ومتوسطة تتمثل في تمويل وتموين العمليات الإنتاجية وللوصول إلى الهدف من القروض يجب أن تتوفر بعض الشروط منها:

- أن تكون تكاليف القرض أقل ما يمكن حتى نمكن كل فلاح من الحصول على القرض الذي يريده.
- أن يكون القرض كاف للقيام بالعملية الإنتاجية، وذلك عن طريق تحديد قيمة القرض على أساس علمي دقيق، ويراعي تكلفة الإنتاج حسب مختلف المناطق. حيث أن التوسع في الإقراض لا يترتب عليه حتما زيادة في الإنتاج وقد يحصل الفلاح على القرض اللازم، ولكن لا يحقق الهدف منه، بل يضل الإنتاج قليل ويرجع ذلك إلى القروض التي تمنح بدون أي دراسة تذكر، تخص ظروف الفلاح واحتياجاته الأساسية، خاصة أن معظم الفلاحين في القرى مازالوا متمسكين بالطرق التقليدية في الإنتاج الفلاحي وذلك لقلة الإرشاد والإعلام الفلاحي.
- على الفلاحين إتباع الأساليب الحديثة في العمليات الفلاحية حتى يكون الإنتاج أوفر كما وأحسن نوعا.
- إن تنوع الإنتاج الفلاحي يؤدي إلى التقليل من المخاطر التي تصاحب الإنتاج كما أن زيادة الدورات الإنتاجية للأرض تعمل على سرعة دوران رأس المال اللازم في العملية الإنتاجية.
- سياسة التأمين على المحاصيل الفلاحية لها دور كبير في التقليل من المخاطر، كما على مؤسسات التمويل أن تضع شروط التأمين من بين الشروط الأساسية الخاصة بتقديم القروض.
- يجب أن يدعم جهاز التسويق الفلاحي بوسائل الإنتاج، النقل، الطرق، المخازن المختلفة المكيفة والغير مكيفة والتي يعتبر القطاع في أمس الحاجة لها، للمحافظة على الأسعار التي تضمن للفلاح تسويق منتجاته في أحسن الظروف حتى يستطيع الوفاء بمختلف التزاماته.
- التمويل: يجب أن تكون أجهزة الائتمان الفلاحي تتمتع باللامركزية وذلك حتى يتمكن الفلاح من التعامل مع هذه الأجهزة بسهولة والحصول على القروض في الوقت المناسب لها لأن كل عملية إنتاجية لها وقتها المحدد حتى لا يتضرر المنتوج.

- على الفلاحين استخدام القروض الفلاحية في المجال الفلاحي الإنتاجي لأنه في كثير من الأحيان يتحول جزء من هذه القروض إلى الاستعمال الشخصي أو الاستهلاك الذاتي، دون أن تستطيع الجهة المقرضة أن تفعل أي شيء لأنه من المتعذر وضع رقابة على القروض لتضمن سيرها العادي.

**5. شروط نجاح سياسة التمويلالفلاحي:**

إن أهم قطاع اقتصادي ينبغي الاعتماد عليه والاهتمام به هو القطاع الفلاحي، ذلك لأن هذا القطاع يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية. كما أن تنمية القطاع الفلاحي يعمل على تحقيق هدفين رئيسيين وهما:

**1.5.الأول اقتصادي:** يتجلى في:

- ✓ استخدام عدد كبير من اليد العاملة خاصة العمال الغير مؤهلين، وبالتالي امتصاص جزء كبير من البطالة التي تعيشها البلاد خاصة بعد تسريح عدد كبير من الأيدي العاملة من مختلف الشركات.
- ✓ الحد من الهجرة الريفية وبالتالي العمل على التوازن الجهوي بين المدينة والريف، وذلك بعد توفير معظم الخدمات الضرورية للفلاح أو العامل في الريف.
- ✓ العلاقة بين الصناعة والزراعة، لأن تطوير الزراعة يؤدي بالضرورة إلى إنشاء كثير من الصناعات، سواء تلك التي لها علاقة مباشرة بالقطاع الفلاحي، كالصناعات الغذائية أو الصناعات النسيجية ...أوالتي تساهم في تنمية القطاع الفلاحي، مثل صناعة الأسمدة، المبيدات والمواد الكيماوية، ووسائل الإنتاج الفلاحي وغيرها.
- ✓ الحد من استيراد المواد الغذائية التي لها طابع مميز على الميزان التجاري الجزائري وصرف النفقات المخصصة لهذا الاستيراد في مجالات أخرى، كنقل التكنولوجيا أو التكوين والتأطير في الميدان الفلاحي.
- ✓ كمرحلة أولى العمل على الوصول إلى الاكتفاء الغذائي الذاتي ، ثم التوجه إلى التصدير لكثير من المنتوجات الفلاحية كمرحلة ثانية ، وهذا ليس بغريب لأن الجزائر كانت في عهد الاستعمار وقبله مصدر أساسي لتصدير كثير من المنتوجات الفلاحية إلى فرنسا بصفة خاصة وأوروبا بصفة عامة ".ما سيوفر العملة الصعبة التي يمكن توجيهها إلى تنمية بلقي القطاعات الاقتصادية التي تعتبر البلاد في أمس الحاجة لها.

**2.5. الثاني سياسي:** ويتجلى فيمايلي:

- ✓ العمل على التخلص من التبعية أو الهيمنة الاقتصادية الدولية خاصة في مجال التغذية، حيث معظم الدول النامية والمتخلفة تعاني من النقص في المواد الغذائية الضرورية، والتبعية لسيطرة الدول المتقدمةالتي تستعمل الغذاء كسلاح تهدد به مختلف الدول المستوردة، حتى تبقي دائما في تبعية اقتصادية وسياسية لها.
- ✓ تكثيف التمويل المالي للقطاع الفلاحي وتحديث هياكله.
- ✓ توفير الشروط الضرورية لتنمية مستديمة للقطاع.
- ✓ منح الأولوية للفلاحة في البرامج الاستثمارية الحكومية.
- ✓ يستلزم أخذ حلول ملائمة لكل منطقة على حدى ومراعاة خصوصياتها.
- ✓ التحكم في تقنيات الإنتاج وإدماج اقتصادنا الفلاحي في النظام العالمي.
- ✓ إدخال التكنولوجيا في شتى الحالات وذلك لرفع مستوى الإنتاج والإنتاجية.
- ✓ التسيير العقلاني للموارد المالية بترشيد استهلاكها وتنويع مصادر التمون بها.
- ✓ تحسين الخدمات المصرفية خاصة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وصناديق التنمية الفلاحية .
- ✓ الشفافية في توجيه المساعدات مع المشاركة الفعلية لأصحاب المهنة عن طريق الغرف الفلاحية.
- ✓ المرونة في إجراءات منح المساعدات للسكان، وتسهيلها لتشجيع الافراد على الاستقرار وخدمة الارض.

- ✓ توجيه المساعدات مباشرة إلى المنتجين الحقيقيين وحسب طبيعة النشاط الصحراوي.
- ✓ إقرار إحداث جهاز لضمان القروض البنكية الموجهة للفلاحين.
- ✓ إشراك آليات القرض المصغر وإدماج حملة الشهادات في تنمية نسيج مؤسسات الخدمة الفلاحية وفي تحسين الاستشارة المقدمة لأصحاب المستثمرات الفلاحية من قبل أصحاب الخبرة في هذا المجال.

عرض من خلال هذا المبحث مختلف آليات وميكانيزمات التمويل المصرفي المعتمدة من طرف السياسة الاقتصادية الجزائرية لتمويل وتطوير القطاع الفلاحي وأثارها التي من المفروض أن تكون ايجابية على الفلاح والبنك والاقتصاد ككل لو أنها حظيت بمتابعة جادة للمشاريع.

**ثالثا: أهم المعطيات الاحصائية لقطاع الفلاحة بالجزائر**(/http://madrp.gov.dz/ar)

يشهد القطاع الفلاحي منذ أزمة كورونا 2019 طفرة انتاجية غير مسبوقة ساهمت في تطوير الانتاج الفلاحي الجزائري كمًّا ونوعا وحقق القطاع لأول مرة في تاريخ الجزائر مداخيل خارج قطاع المحروقات بقيمة 24 مليار دولار، ضامنا بذلك الأمن الغذائي للجزائريين وأنقذ البلاد من ازمة غذاء حقيقة في ظل تداعيات الأزمة الصحية، ما أدى بالحكومة الجزائرية إلى تغيير استراتيجيتها التنموية من خلال ايلاء القطاع الفلاحي الدرجة القصوى من الاهتمام الاقتصادي وذلك باتخاذ عدة اجراءات تخدم القطاع وتعالج العديد من الوضعيات العالقة في مختلف المجالات ذات الصلة بالقطاع الفلاحي نذكر منها:

- اصدار التعليمة 750 المشتركة بين كل من وزارة الفلاحة ووزارة المالية ووزارة الداخلية والجماعات المحلية، في جويلية 2018 والتي تعنى بإحصاء الأراضي الفلاحية المستغلة دون سند قانوني سعيا من الحكومة لتأطير هذه الأراضي الفلاحية، وحل مشكل العقار الفلاحي الذي يعوق تطور الفلاحة في العديدمنمناطق الوطن على رأسها ولايتي تبسة وبسكرة نطرا لطبيعة الأرض الفلاحية المنطوية تحت مسمى أرض العرش هناك .
- اصدار قانون الاستثمار الجديد سبتمبر 2022 وما يحمله من تحفيزات للمستثمرين واستقطابهم للاستثمار في القطاع الفلاحي، والامتيازات الممنوحة من خلاله.
- اطلاق وزارة الفلاحي مشروع استصلاح الأراضي الفلاحية الذي خصصت له 100000مساهة هكتار كوعاء عقاري في الصحراء الجزائرية موجه للاستثمار والذي اطلق في شكل منصة الكترونية على مستوى الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة الجزائرية.
- تطوير العتاد الفلاحي الجزائري من خلال فتح باب الاستيراد للآلات الفلاحية بعد أن كانت الحكومة قد منعته منذ ثلاث سنوات سابقة، سعيا منها لتطوير القطاع وتحديثه والتحول من الفلاحة التقليدية إلى الفلاحة التكنولوجية.

وفي مايلي بعض الاحصائيات الحديثة المتعلقة بالإنتاج الفلاحي الجزائري من سنة 2000 إلى سنة 2017:

**1. الحبوب**

تحتل منتجات الحبوب مكانًا استراتيجيًا في النظام الغذائي وفي الاقتصاد الوطني خلال الفترتين 2000-2009 و2010-2017، احتلت مساحة الحبوب معدل سنوي يبلغ 40٪ من المساحة الزراعية المفيدة . وتقدر المساحة المزروعة بالحبوب خلال العقد 2000-2009 بحوالي 3200930 هكتار، حيث يشغل القمح الصلب والشعير معظم هذه المساحة بحوالي 74 ٪ من إجمالي مساحة الحبوب . لتزيد بنسبة 6٪ خلال الفترة 2010-2017، لتبلغ 3385560 هكتار. وبلغ معدل إنتاج الحبوب خلال الفترة 2010-2017 بنحو 41.2 مليون قنطار ، بزيادة قدرها 26٪ مقارنة بعقد 2000-2009 حيث بلغ 32.6 مليون قنطار .ويتكونالإنتاجأساسامنالقمح الصلب والشعير، واللذانيمثلانعلىالتوالي 51٪ و29٪ من إجمالي معدل إنتاج الحبوب 2010-2017.

**الشكل 01:أعمدة بيانية لمقارنة تطور انتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترتين 2000-2009 و 2010-2017**

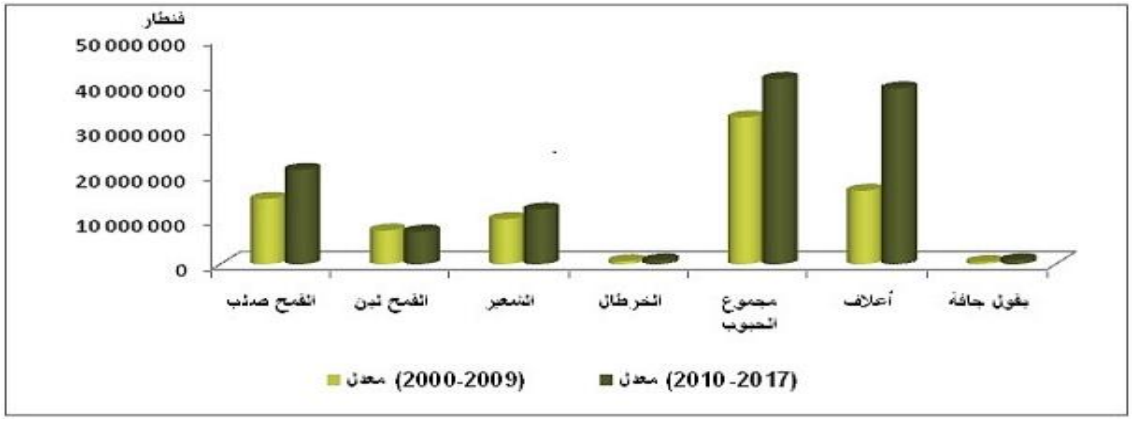


المصدر:http://madrp.gov.dz/ar

**الشكل 02: خريطة بيانية لتوزيع انتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترتين 2000-2009 و 2010-2017**

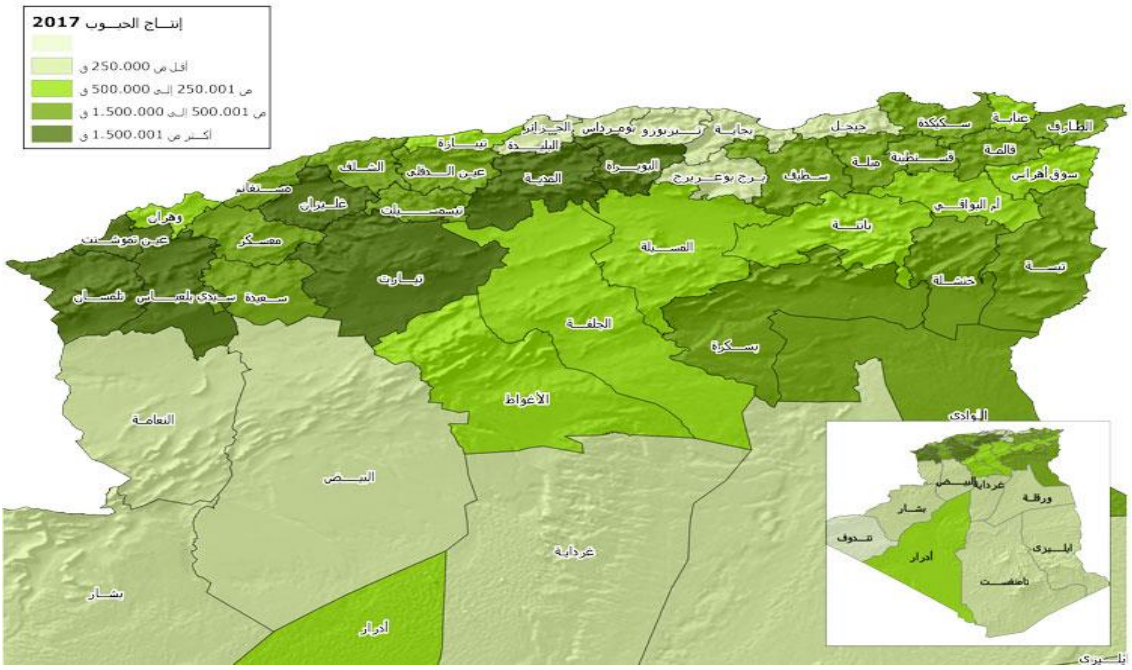


المصدر:http://madrp.gov.dz/ar

## 2. المحاصيل الزراعية

ترتكز المحاصيل الصناعية على الطماطم الصناعية بمعدل سنوي للمساحة وصل 19.380 هكتار خلال الفترتين 2000-2009 و2010-2017. والتبغ بمعدل مساحة سنوي بلغ 4.850 هكتار خلال نفس الفترتين.

أما من حيث الإنتاج، ارتفع منتوج الطماطم الصناعية بشكل كبير ب 136٪ ناتج عن تحسن المردود، والذيارتفع من حوالي 200 كغ / هكتار خلال الفترة 2000-2009 إلى أكثر من 500 كغ / هكتار في فترة 2010-2017.

**الشكل 03: أعمدة بيانية لمقارنة تطور انتاج المحاصيل الزراعية في الجزائر خلال الفترتين 2000-2009 و 2010-2017**

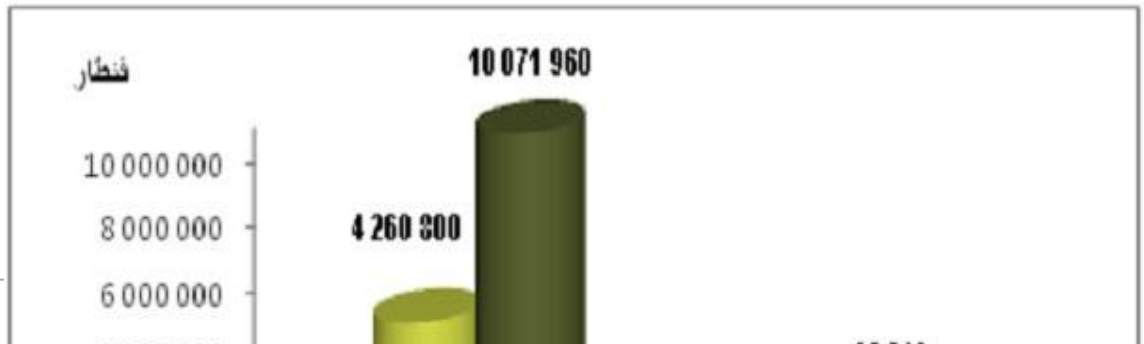

المصدر: http://madrp.gov.dz/ar

**الشكل 04: خريطة بيانية لحجم انتاج الطماطم في الجزائر خلال الفترتين 2000-2009 و 2010-2017**

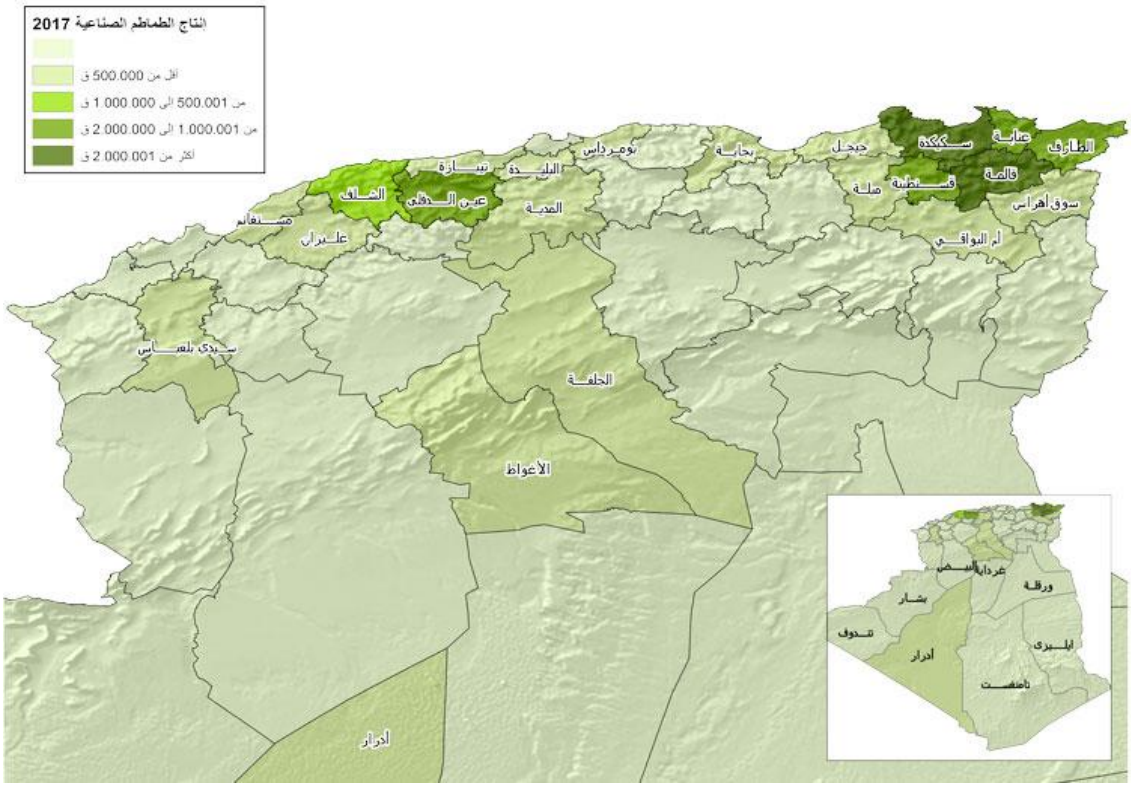


المصدر: http://madrp.gov.dz/ar

### 3. الخضراوات

ارتفعت المساحة المخصصة للخضروات في السوق بنسبة + 44٪ خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بالفترة السابقة 2000-2009.كما زادت المساحات المخصصة للبطاطا والبصل بنسبة + 68٪ و + 35٪ على التوالي، مقارنة بالفترة 2010-2017 و2002-2009. وزاد معدل انتاج الخضروات بشكل كبير خلال الفترة 2010-2017 ، حيث بلغ +121٪ مقارنة بالفترة2000-2009.

بالنسبة البطاطا والبصل اللذان يمثلان على التوالي أكثر من 36٪ وأكثر من 12٪ من إنتاج الخضروات فقد سجلا زيادة قدرها +143٪ و +102٪ على التوالي.

**الشكل 05: خريطة بيانية لإنتاج الخضروات في الجزائر خلال الفترتين 2000-2009 و 2010-2017**

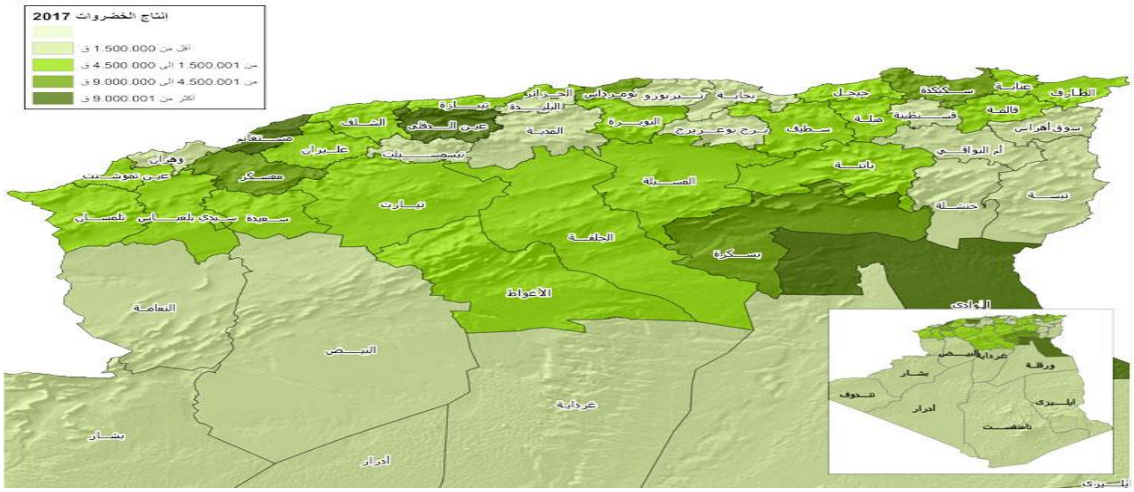


المصدر:http://madrp.gov.dz/ar

**4. الأشجار المثمرة:**

على مدى العقد 2000-2009، غطت بساتين الأشجار المثمرة معدل مساحة 396.480 هكتار، 39 ٪ منها كانت مخصصة لبساتين الزيتون، و 30 ٪ للأشجار المثمرة ، و23 ٪ للنخيل و8 ٪ للحمضيات.

وقد ازدادت هذه المساحة خلال الفترة 2010-2017 بنسبة 47٪ مقارنة بالعقد 2000-2009، حيث زادت مساحة شجرة الزيتون فيها بنسبة 58٪،والأشجار المثمرة بنسبة 56٪، و 41٪ للحمضيات، 20٪ للنخيل.

ازدادت مستويات إنتاج شعب الأشجار المثمرة خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بالعقد السابق ( 2000-2009) الذي يمثل:

**– الأشجار المثمرة ذات البذور و ذات النواة 102٪**

**– الزيتون 99٪**

**– الحمضيات 91٪**

**– التمور 82٪**

كما تحسن إنتاج العنب بشكل كبير، مع زيادة بنسبة 75 ٪ بين 2010-2017 و2000-2009.

**الشكل 06: أعمدة بيانية لمقارنة تطور انتاج الأشجار المثمرة في الجزائر خلال الفترتين 2000-2009 و 2010-2017**

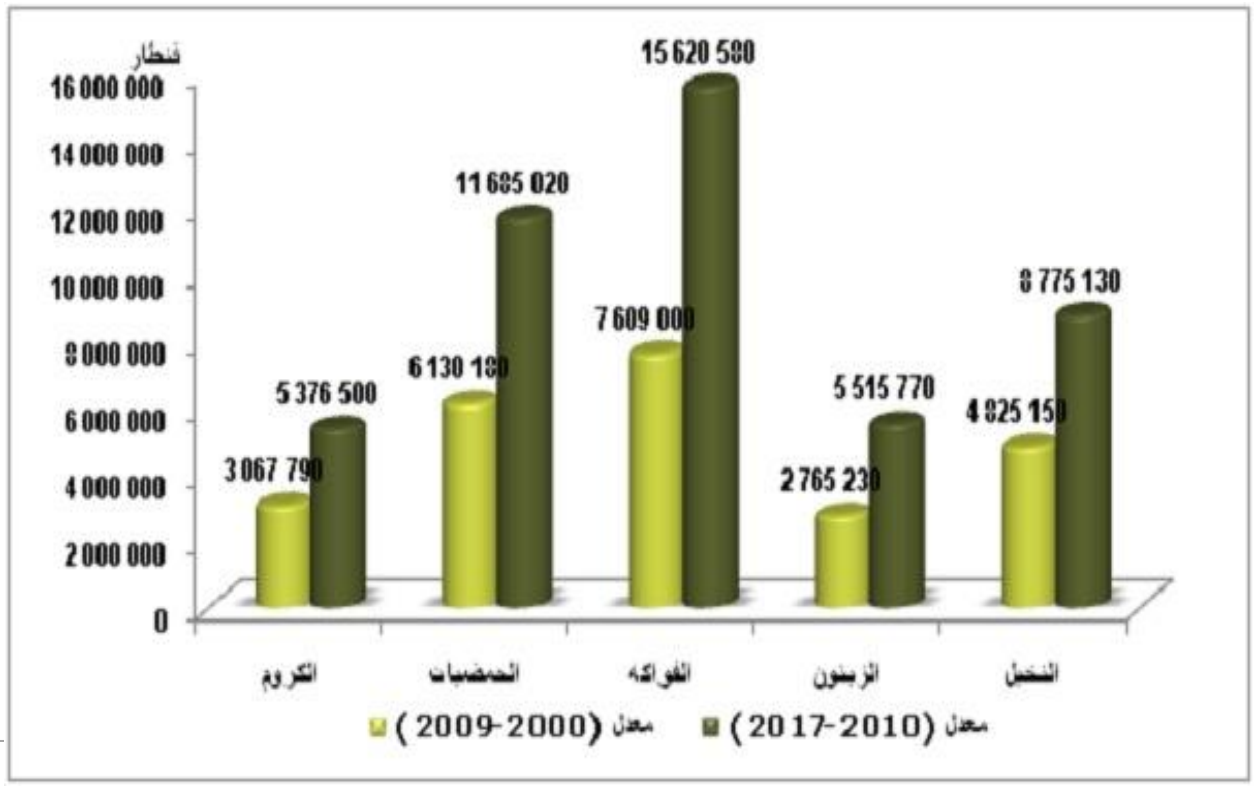

المصدر: http://madrp.gov.dz/ar

### 5. الماشية

تربى في الجزائر 5 أنواع رئيسية لتربية المواشي وهي: الأبقار والأغنام والماعز والإبل والخيول. حيث بلغ مجموع الرؤوس لجميع الأنواع خلال العقد 2000-2009، حوالي 24.5 مليون رأس ، وزاد هذا العدد إلى 33.6 مليون رأس خلال الفترة 2010-2017، بمعدل زيادة 37 ٪.

خلال فترة 2010-2017، مثلت الأغنام 78 ٪ من مجموع الماشية. 26.4 مليون رأس، و جاء الماعز في المرتبة الثانية (14٪) تمثل 4.8 مليون رأس، تليها الأبقار ب 1.9 مليون رأس (بما في ذلك الأبقار الحلوب بنسبة 52٪) ما يعادل 6٪ من مجموع المواشي. وتمثل أرقام الجمال والخيول على التوالي 1 ٪ و0.5 ٪ من مجموع المواشي.

**الشكل 07: أعمدة بيانية لمقارنة تطورالثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترتين 2000-2009 و 2010-2017**

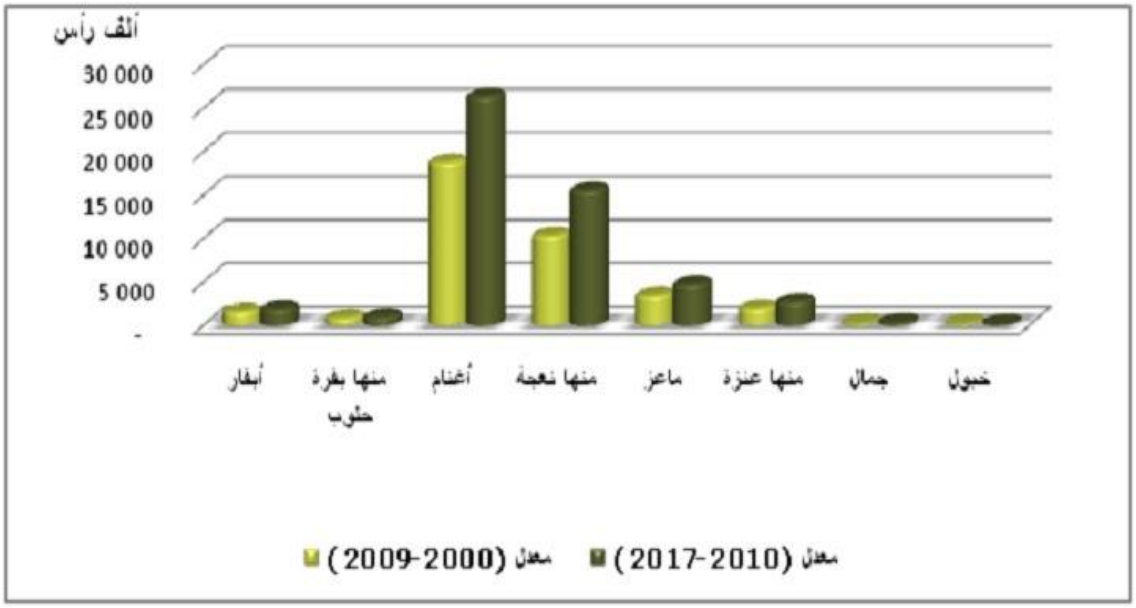


المصدر: http://madrp.gov.dz/ar

### 6. الانتاج الحيواني

يقدر معدل إنتاج اللحوم الحمراء بنحو 4،7 مليون قنطار خلال فترة 2010-2017، بزيادة قدرها 55٪ مقارنة بالعقد السابق (3 ملايين قنطار). وازدادت اللحوم البيضاء بشكل حاد خلال فترة 2010-2017، بمعدل نمو بلغ 109٪ خلال العقد 2000-2009. وبلغ إنتاج بيض الاستهلاك سنويًا ( 2010-2017)5،7 مليار وحدة ، بمعدل نمو 76٪ خلال العقد السابق. أما بالنسبة للعسل، زاد معدل انتاجه بشكل ملفت من 25.000 قنطار من 2000 إلى 2009 إلى أكثر من 57.000 قنطار في فترة 2010-2017، أي بزيادة قدرها + 128 ٪. وقدر معدل جني صوف الغنم بـ 334.970 قنطار خلال فترة 2010-2017ما يعادل زيادة 54٪ مقارنة بالعقد السابق.

**الشكل 08: أعمدة بيانية لمقارنة تطور الانتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترتين 2000-2009 و 2010-2017**

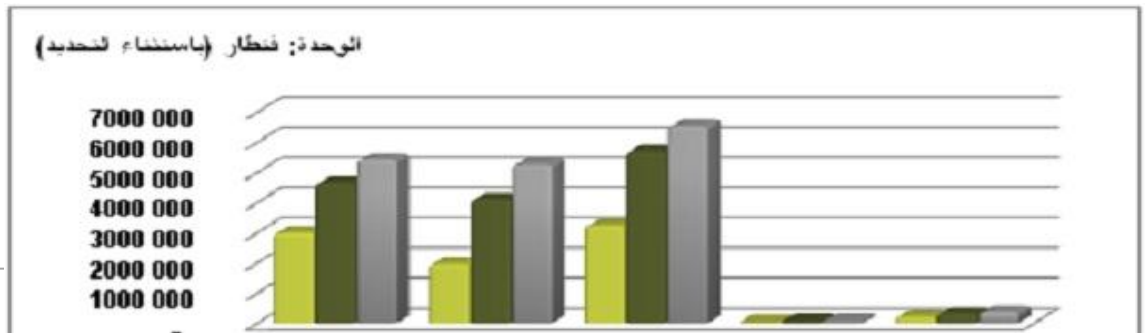

المصدر:http://madrp.gov.dz/ar

**الشكل 09: خريطة بيانية لتوزيع انتاج اللحوم الحمراء في الجزائر خلال الفترتين 2000-2009 و 2010-2017**

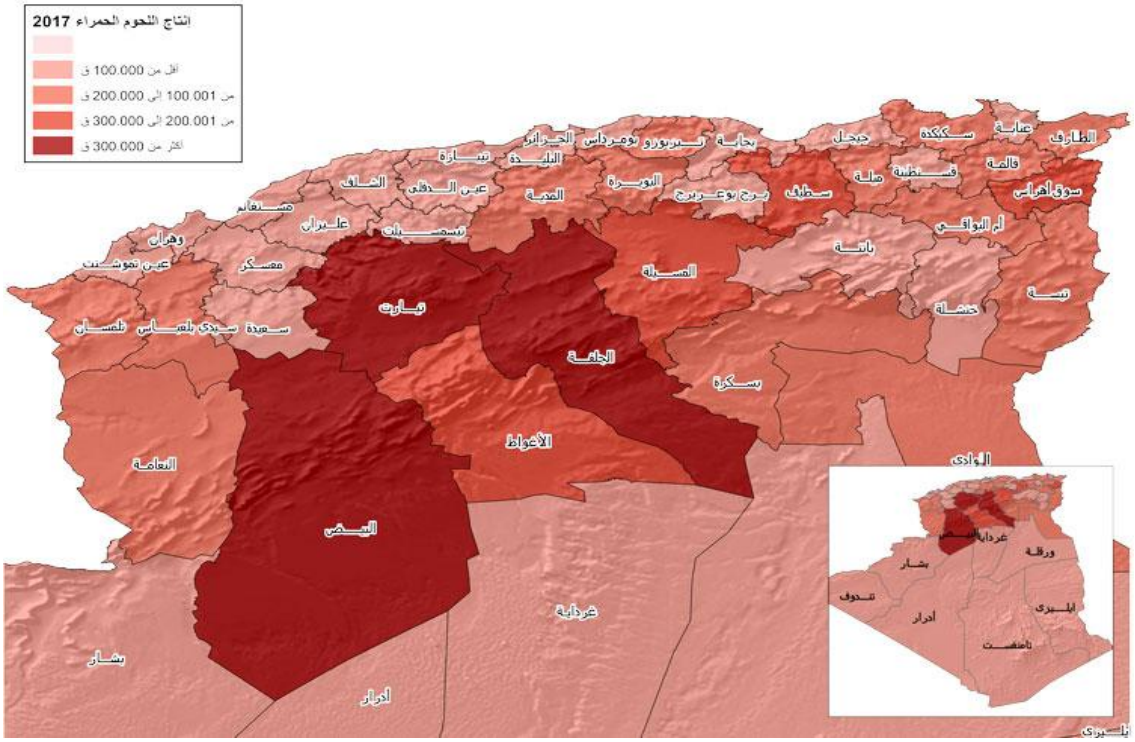


المصدر:http://madrp.gov.dz/ar

### 7. التوفر الغذائي

التوفر الغذائي هو كمية الغذاء الموجودة فعليًا في بلد أو المنطقة بجميع أشكالها (الإنتاج الوطني، الاحتياطيات، الواردات التجارية، ...). حيث تحسّنت وفرة المنتجات الزراعية بشكل ملحوظ لا سيما فيما يخص:

- **القمح (القمح الصلب والقمح اللين) بنسبة 29٪**
- **البقوليات (39 ٪)**
- **الخضروات (184 ٪)**
- **البطاطا (235 ٪)**
- **الحمضيات (115٪)**
- **التمور (80 ٪)**
- **الحليب (69 ٪)**
- **اللحوم الحمراء (28 ٪)**
- **اللحوم البيضاء (100٪)**
- **البيض (162٪).**

### 8. القيمة المضافة الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي

يحتل قطاع الفلاحة المرتبة الثالثة بعد الخدمات والمحروقات، حيث ساهم بنسبة 12.3 ٪ من القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 ، بزيادة قدرها1.2 ٪ عن عام 1999.

## خـاتمـة

ختاما يمكن القول أن الجزائر وبتنفيذها لسياسة التمويل الفلاحي بمختلف مراحلها وبشتى اهدافها، مع صعوباتها، تحدياتها، مخاطرها،لم تتمكن من التحكم فيها والنهوض بالاقتصادالوطني للمستوى الذي تطمح اليه، من خلال توطيد العلاقة بين البنوك والقطاع الفلاحي، إضافة الى اعتمادها العديد من الآليات الداعمة للقطاع الفلاحي وهذا ما يمكن اعتبار الفرضية الأولى صحيحة أي أن القطاع الفلاحي قاعدة استراتيجية بالغة الأهمية في تفعيل عجلة التنمية الاقتصادية .، كما لاحظنا أن التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر شهد عدة مراحل انتقالية ولازال قيد التحديث والتطوير -عدم صحة الفرضة الثاني- وذلك من خلال المواكبة المستمرة لاحتياجات القطاع واستحداث برامج وتدابير خاصة تصب في اطار تحسين مستواه الوظيفي، كما استخلصنا أن مستقبل الاقتصاد الجزائري متوقف أساسا على تطوير القطاع الفلاحي المرتبط بشكل خاص بتحسين واقعه التمويلي، من خلال متابعة المشاريع الفلاحية الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وباقي أجهزة الدعم ورفع نسبة تمويلها للقطاع الفلاحي لتحقيق الفائدة العامة للفلاح والاقتصاد ودفع عجلة التنمية.

ولتحقيقذلك لا بد من تنسيق الجهود لتحديد الاحتياجات والمشاكل المتعلقة بالتمويل حتى تلعب سياسة التمويل دورا محفزا في سير وتطور هذا القطاع وذلك من خلال التوصيات التالية:

1 - **البحث عن أكفأ الطرق لتمويل القطاع الفلاحي الجزائري:** يدعو إلى الانطلاق من واقعه المليء بالتناقضات الهيكلية التي لم تساعد على التنمية السريعة والمتوازنة، إضافة إلى افتقاره للضمانات والتوجيه الفلاحي اللازم وبالتالي فإن البحث في طريقة لإنشاء هيئة خاصة بالمتابعة الميدانية للاستثمارات وعمليات الاستغلال تعد ضرورة حتمية.

2 - **الاجتهاد في وضع سياسة ائتمان فلاحي سليمة ومربحة عن طريق:**

- وضع نظام ائتمان محكم يضمن التسيير الجيد لحجم القروض الموزعة، يكثف الرقابة الداخلية عليها، ويمكن من تطبيق جميع الإجراءات التي ترافق عملية منح الائتمان.
- استعمال وسائل متطورة في تحليل المخاطر البنكية.
- تحديد بوضوح الشروط المنصوص عنها في عقد الاتفاق بين المقرض والمقترض والصرامة في الالتزام بها.
- تسهيل الإجراءات المتعلقة باتخاذ قرار التمويل بما يسمح للفلاح الحصول على القرض في الوقت المناسب.
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للجمهور والاهتمام بمستوى تكوين الموظفين وتعيينهم حسب كفاءتهم وتطوير ثقافتهم المصرفية.
- اتباع التطورات العالمية في المجال البنكي لأجل اقتباس سياسات وتقنيات متطورة تسمح بترقية النشاط البنكي وتقديم أفضل الخدمات المصرفية المستحدثة خدمة للنشاط الفلاحي.
- تشجيع إنشاء الشركات المتخصصة في التأجير : ويلاحظ أن هناك انطلاقة محتشمة في هذا النوع من النشاط التمويلي رغم وجود شركات تقوم بالتمويل التأجيري كمجموعة البركة، وشركة السلم SALEMالتابعة للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، إلا أن هذه العمليات تعد قليلة، ولتطويرها يجب تهيئة النصوص القانونية الضرورية في مجال البنوك، الضرائب، الجمارك والمحاسبة وكذلك"القانون التجاري" وهذا بغرض استعمال التأجير التمويلي لاستيراد التجهيزات لصالح المتعاملين المحليين.
- تطوير سوق التمويل بتطوير السوقين النقدية والمالية وهذا بدوره يستدعي تنويع أدوات جمع

المدخرات وأدوات تخصيصها، وكذا ابتكار أدوات جديدة وبصفة مستمرة.

- العمل علي استكمال الإصلاحات المصرفية وتحرير النشاط المصرفي والمالي حتى يكتسب فعالية أكبر ويساهم بدرجة أكبر في تمويل الاستثمار الحقيقي.

من خلال كل ما سبق نستنتج أن التجربة الجزائرية في التمويل الفلاحي هي تجربة فردية فريدة من نوعها غير متبناة من برامج دول أخرى. كما أنها مرت بمراحل عديدة منذ الاستقلال إلى اليوم شهدت خلالها تطبيق واستحداث وتوظيف مستمر للعديد من الآليات والميكانيزمات لتطوير القطاع الفلاحي وتفعيل دوره في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، كونه قطاع قاعدي واستراتيجي بالنسبة للاقتصاد الجزائري. الأمر الذي يؤكد صحة الفرضية الأولى والثالثة، وينفي الفرضية الثانية، إذ على عكس ما جاء فيها فـإن الجزائر أولت اهتماما خاصا لتطوير القطاع الفلاحي وسخرت موارد تمويلية عديدة لذلك، لتحقيق رهانها القائم على أنه لتحقيق تنمية اقتصادية لابد من تطوير القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي إلا أن هذا لم يحقق شكلا ومضمونا كما خطط له في ضل السياسات المعتمدة لعدة أسباب منها غياب المتابعة الميدانية للمشاريع الفلاحية الممولة بالقروض الفلاحية.

- القطاع الفلاحي قاعدة استراتيجية بالغة الأهمية في تفعيل عجلة التنمية الاقتصادية.
- الجزائر لم تولي القطاع الفلاحي اهتمام كافي للنهوض بهذا القطاع وتطويره.
- محدودية الموارد التمويلية باختلاف أنواعها للنشاطات الفلاحية.
- ره ان تحقيق تنمية اقتصادية متميزة يستوجب تطوير القطاع الفلاحي وتحقيق الفائض الغذائي.

المراجع


(بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 23 12, 2021، من http://madrp.gov.dz/ar/.

(بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 2014، من http://madrp.gov.dz.

(بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 2022، من https://badrbanque.dz.

*منتديات عين أفقه*. (13 07, 2012). تاريخ الاسترداد 2014، من https://www.ainfekka.com/forums/m/.

(2013). تاريخ الاسترداد 2014، من www.andi.dz.

(10 04, 2022). تاريخ الاسترداد 20 10, 2022، من https://news.radioalgerie.dz: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/7526

*جريدة المواطن الجزائري*. (2022). تاريخ الاسترداد 28 10, 2022، من https://almouwatan.dz: https://www.mhuv.gov.dz

https://www.angem.dz. (بلا تاريخ).

https://www.cnac.dz. (بلا تاريخ).

nabil bouibia. (2013). *السياسات الفلاحية في الجزائر*. تاريخ الاسترداد 15 09, 2021، من https://sites.google.com/site/bouibia/agr.

www.aps.dz. (15 02, 2022). *والشوفان، , المرسوم التنفيذي رقم 22 - 56 المؤرخ في أول رجب عام 1443 الموافق 2 فبراير سنة 2022 الممضى من قبل الوزير الأول، وزير المالية، أيمن بن عبد الرحمان و الذي يحدد الأسعار عند الإنتاج للقمح الصلب و القمح اللين و الشعير والشوفان، الجريدة الرسمية رقم09*. تاريخ الاسترداد 14 10,

2022، من https://www.aps.dz: https://www.aps.dz/ar/economie/121314-2022-02-15-14-44-34

المرسوم التنفيذي رقم 22 - 56 المؤرخ في أول رجب عام 1443 الموافق 2 فبراير سنة 2022 الممضى من قبل الوزير الأول، وزير المالية، أيمن بن عبد الرحمان و الذي يحدد الأسعار عند الإنتاج للقمح الصلب و القمح اللين و الشعير والشوفان. (بلا تاريخ).

بن سمينة دلال. (2004). *التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر 1990-2000*. بسكرة: مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر.

بن سمينة دلال، اتمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الإقتصادية -دراسة حالة الجزائر-. (2006). سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية يومي22/21 نوفمبر 2006. *سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات دراسة حالة الجزائر والدول النامية* (صفحة 03). بسكرة: جامعة محمد خيضر.

بويهي محمد. (2012). *السياسات الفلاحية في الجزائر*.

رشا محمد سعيد. (1999). *تمويل القطاع الزراعي في الأردن، مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية*. الأردن: الجامعة الأردنية.

عدنان خالد التركماني. (1988). *السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام*. بيروت: مؤسسة الرسالة.

عزيزة بن سمينة، و دلال بن سمينة . (21-22 11, 2006). التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-. *الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدول النامية-يومي 21 و22 نوفمبر* (صفحة 07). بسكرة: جامعة محمد خيضر.

كروش نور الدين. (14 جانفي, 2019). دور التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*، صفحة 527.

كروش نور الدين. (14 01, 2019). دور التمويل في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة . *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*، صفحة 526.

كمال رزيق، و فارس مسدور . (25-28 ماي, 2003). صيغ التمويل بلا فوائد للمؤسسات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة. *المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب*، صفحة 02.